

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عمره والا فرب من من له المطامير الى لا يعرف صاحبها صرفها
الى القبر ولو جعلها الى صاحبها في وجوده القبر خير له من ان
عند يات من يات من بعد فان هذا لك من غير ان يوسع فيها
هو انه لا يكون عند القبر لكون ذلك ما يتركه الاخفاء او ان
من العرف ان لا يترك المطامير الى لا يعرف اربابها الخواص
في القبر المزعومة ذلك لئلا يعرف لها مال فانه لا يوسع ان يصير
طريقه القبر الى مكانها مع ما يرجع الى امره في القبر كالتواضع
او كماله عند اربع الخيرة ويتركه ويراث عنه فكل موضع
في القبر الغنم الى نوع كان من ثوب او خبز فالقرب انه اخذ في
عليه خبز ثوبه مع ما يرجع الى موضع اخر والاول ان يخرج من
المطامير الى كبريا حشره في دين القبر ومن الملاحا اخرج القبر
يولها المطامير الى لا يعرف اربابها لها اصل احد هما مال الى وفاء
صوت ميت وثمن كماله لا يعرفه وارث وهذا مصروف الى المطامير
ويستلها لكونه مستلها هو دولة والباقي القبط فهو له خورنق
في القبر اذا لم يعرف صاحبها بعد من الميراث وهذا الى
الافهم واجبه في القبر ان كل واحد منهما مال لا يعرف مال
الا في المظنة في اخر فتر الى اصله القبر وما الى القبر
بصرفه الى القبر فان لم يكن القبر والمصالح والمشاغرة من
قوله الى اصل القبط المظنة خصوصية عند واحد من القبر
وهو القسم الثالث قوله ومن دخل الشارع في ارضه الا في المطامير
والشرع فيها في المطامير خلافه ومن دخل في القبر فمقتله
الطبع في القبر الا في المطامير ومن دخل في القبر فمقتله

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

جاء اوله اعلم **هـ** انه اذا اراد وارث الحدي صوم مال
الحدي ووضع في القبر اعطاه ماله وشارك الورثة بمنعونه لم يكن له ان
يضع فيها الاثر بقية هذه المادبة او الحلفاء في الميراث فحسد
في الرجوع الى حكم الحاكم على ما كانه فاما ان القضاة المذمومة
نابذت فقط الموت واستفتت المصالح بالموت فانها هنا ليست الحجة
لانها في المذهب من قوله لزم حكم الحاكم انه لا يجوز العبد على
ما سناه فعلم هذا ان القاضي اعمض الله الله ولو اراد الوارث
او الوصي صرف الماله الى الطريق والفقراء والمساكين فانه لا
اثر له في ذلك والاشياء المستحبة والطريق على قرار المستمنع من الماله
فانه حارة الحاج الى الله وامه ولا يلتزم ان ياراه انما على الطريق
الشارع او المسج الذي كان مسجرا من قبل فانه هنا لا يجوز انفاق
ماله ولو فعل لا يتم الاصل لحكم الحاكم واذا المتواضع تولى له فانه
ما لا يراه ويصح عنه فان لم يكن له مال ولا حرفة ولا مولى ولا صاحب المستلمون
واحد اخره تعالى بان كان له ماله لم يطلد ذلك لم يكن فانه يهرس بطرفه
كان اعف حجاز وكان هو من صلي لانه في احد قوله قد رتب الله
لوز ومثله ولكن لم يطلد على ماله في علمه لم يوفى اخره الحوز
والحاج الى المصتب بكل حال وهذا هو حياضه وحل تنوي والى قوله
هـ ان ارضه يدورته حدي في ربه وعنده ومطالع وهو على
ماله في ربه ارضه سنة ان الزارع يلزمه كونه في ربه في الارض ومطالع
عونه وعلى بولنا ان ارضه سنة وهذا الخصب ولو ساهمها الزارع الى القفر
لم يطعمه الحدي في الفسح خرجت عن ايمانها وان لم يكن للقفر المصروف فيها
بعد ذلك وقد اضع ما يلزم من التز في القفر ومن كان عليه دين الحدي
وعلى الحدي ماله لم يكن موصوف ماله الى القفر لم يكن له على الدين

ان يضعه في القبر لانه الحاكم لا يملك الا ان لا يستنفذ وانما
الحدي ومن يثوب عنه كما لم يكن له ان يضع في القبر من غير ان الحاكم
تذلك هذا في المذهب فانه لم يكن له ان يملك عام ولا من رجل مطعمه
الحدي مات عظم المصطفى عنه لانه ولا يرضى او ماها الا في ربه
بعض المستلمين على نصب رجل لصلاح ذلك ان لم يكن ماضيا في حال
قاضي الرجوع اليه في ذلك او ترجع الى القاضي لانه ان كان في حال
اخر واذا كان يدور على الحدي مات عن دين ومطالع مستغرة
لانه ما يرضى في القفر والسر في ربه من بعضه كان الماله الذي
في يد ماله كان له عند الحاكم ان يضعه في القبر اذا لم يكن
الماله والاشياء التي في القبر ماها اذا لم يكن في القبر
حاله في ذلك في قولنا رضى يدورته حدي في ربه وعنده ومطالع
لوفى على ماله في ربه ارضه سنة ان الزارع يلزمه قومه لارضه
اخر وهو هذا المصتب على اصله ارضه في ربه ارضه في ربه القصب
وهو قول الناصر عليه السلام في خلافه في علمه لم يوفى قوله
وقوله سناه والماله ان المطالع لا ينفذ بالموت عنده وعند تنسقط
على الوجه الذي سناه وقوله فان ربه الى الوارث لانه المادبة اذا
كان لا يرضى عنه فان كان ارضه منه حاز الاله واليه خرج عن الضمان وقوله
لو سلم الى اللزح حاز ان كان في ربه عدل وقوله ولو سلم الى القفر حاز
هذا احد قوله لانه ضمانة وقوله اخره لانه لا يرضى في ربه الحاكم
ان كان من لم يكن في المصروف على سناه في واعلم ان المصروف لانه مال
التي لا ماله لهما وهو المطالع الاله والحكم من حقه في حاز الاجماع وفي
غيره في ربه في احد ما لم يكن عليه او لوفى في ربه اذا لم يكن في ربه
وتدرك لانه ضمانة في الوارث والمودع ومن عليه الدرس الحدي في قوله

فقل ان الماضى ابدى هو هذا الماضى على ان الورثة لا يكون حاشه
 البتة وانما من سئل ان الماضى الى الورثة عند الموت وهو قول
 شافى العزوة وعنه ومن الورثة خليفه الميت ويسقط الدين الى ميتا
 ما الورثة لا اهل يملكونه بعد في مسئلة الكتاب ارسا
 وعلى هذا ان كانت المسئلة اهلها وكان من علمه الدين على مائة
 الست علمه الدين في اربعة اشهر او في اقل من ذلك او في اكثر من ذلك
 كما ان يعلم الحيات ان اهلها مع الجهل هو السكاح لا ولا يعرف من يورث
 وفهمنا فاذا علم بعد ذلك على ان مذهبنا لا يصح التوارث الا
 مع اشتغال في الدين فانه ان لم ير سعة ساله وقضاه حركما 2
 السكاح لا ولا يعقد مع الجهل علم لا يورث الحد بل لم يصاحبه
 في ذلك الحد الحد يورثه بعباده وقد رهاقنا لا اله الا الله في حرم
 ومع صحت ولكن لا حرفة الا لا كانه المعنى في اوله وبطريقه
 فلا يصح له ان يورثه من قبله ولا اذا مات رجل وعلمه دينه
 لما لم يصح ان يكون ماله على علمه فله بعد على من هذا العلم
 ح كان نصا باه وتولية الوصي بغير نص في ماله بعد ولا يصح
 الورثة ما لم يشقظ الدين وهو كما قالنا لا يستلزم المقتول ان
 الورثة يتصرفوا في ما سقطا الدين او سقطه وهذا لا يصح في الدين ولا
 سئل ان جعل الميت اهل الوصي او مولى منه بذاصح ان الحكم لذي
 سئل عن الورثة لا يملك ولا حق ما سقطا الدين والسفحة لا يملك
 ولا حق من لا يملك الميت سوى ما تصرفه فيه وقد اختلفوا في
 انما يصح رد الورثة لحقه في التركة وسع المسترى يعقد كذا على
 ملكه قبل الفسخ ونوع الورثة ما لم يمت لمقتل لا لعضا دور الميت
 ومن على قولنا في البيع الموقوف قال سقط الدين ومن واشتغل كذا في

مع الدهر لو عرف سعة فان بعض الذين يملكونه الورثة ان بعض
 الذين يملكونه سعة وهو مال بعض الخليفة ان الورثة جعل الميت سعة
 والنصف فيه وعضا الذين يملكونه ورثة فيسبهم من غير الميت
 في الورثة وتما لو كان الميت ماعه في حياته فله سعة في الفسخ وكما
 سئل ان يورث الميت سعة في حياته فله سعة في الفسخ وكما
 ما ان مال الميت كان على المستدين ولم يكن معه مع ذلك العيب كروث
 لم يكن للورثة ولا غيره رد بالعيب قولنا وادامات رجلا عليه دين
 فمستعير قد لما بال الحرة وهب والميت سعة على اصيل وهو ان
 الورثة لا يكون خليفة الميت ولا يسقط الدين الى ميت الورثة على ما
 ذكره المولى سادة حسرا وهو مذهب شافى العزوة وهو حديث في بعض
 الخفصه وذكر ان الخفصه والشافعية ان الورثة خلف الميت ويسقط
 الدين الى دمه الورثة كما ذكره اجماع هذه المذاهب والوجه فيها
 ان سعة الكتاب وايضا وان دمه الميت وارثه حسابا لورثتها
 في المائة حكما سمي في حكمه في حرة فانها في حكم الورثة في الورثة
 والعقوبات فلو كانت معد وما سقطا الدين والعقوبات والمخار والعتاق
 ودل على ما قلناه وايضا لان نص الفسخ في نصه لا رعية وانما في نصه
 ما قلناه لما صح الضمان ولم يورث احد من علمه فله سعة في الفسخ
 المومن سعة في دينه بغير علمه فله سعة في الفسخ في الفسخ
 ان لم يكن من دين الميت ما جعلت من صاحبه فانما في الفسخ
 وقال الذين يورثون على حدة ما سئل ان الميت جعل في الفسخ
 المجهول سعة في دينه الميت وايضا ان الورثة لسقط المالى والميركة
 لا لغير الوصية والميركة تعلم بعد وقتها في الفسخ او في الفسخ
 الذي سئل في دمه الورثة لكان التركة كمال الميت لكان حكاك المال

[illegible]

عند احد من المبيع كان زور مذهب لم يفرغ من بيعه فباعا كان له في بيعها
فان كان الفسخ والبعض يحتاج الى الحكم الحاكم بغيره لما ارعى استبعاد
البيعه باحداث فان عند الحنفية وبعض المالكية الوارث خليفة المبيع
يبيع بصفه مع اسمعير لفرق الارز كما ساءه وكذلك الرهن مضمون على الرهن
والرهن مضمون من الصرف الا بعد استقطاع الرهن وهو فاسد
وعند المالكية على المثل وثقل الرهن من المودعة عند المقتضى فلا يبيع
حوازل الصرف للرهن من البيع والرهنة يجوزها استلشفة الشفعة
والسركة والشرب والطريق والحرارة وهو فاسد وعقد كاسل الشريك
والصل المبيع ولهذه فاذا كان حصة ذلك مستندة في المثلين ولا جهاد
وعند حنابلة المذهب والمنازعة يحتاج الى حكم الحاكم للفسخ في المثلات
الا ان يقول الخصمان بالساج والمشتري في الصي والفساد فانه يحتاج الى
حكم الحاكم لان من مفعول المذهب كاست الخصوم اذ اكان مع العلم
حال الرهن وان كان مع الجهل يستحقونه كما في المذبح للمال اذا
فعلوا جميعا وانما زور علمها الفسخ في الرهن حار وبها ما روي
الحكم الحاكم كما ساءه ايضا ولا يلزم المرفص منه زوال الزام حكم الحاكم
فاذا رهن المضمون الصي الدائمة بصفة الحكومة بغيره على وجه الخصم
على ما ساءه فيما مضى وادانت ذلك فاداء الوارث الى الوارث والبيع
مع الجهل واعقد حوازه والمشتري واعقد حوازه او كان زورا او عفا
او لم يرد به فقد حوازه بر علم ان على مذهب الميراث ان يفسخ الرهن
والبيع والفسخ للرهن الخصم لا لفرق الحكم الحاكم في عدم المسارعة
ماندا وهو اجماع وبعض المحققين مثل جاز انك لا تفعل الى ولو روي
شبهه ولو ذلك اذ العقد مع الجهل كان على مذهب احد هما

١٨. انما كان ارضه يكون وضاع فلا جناح على من اكل من الحرام وهذا
 المسئلة شاعلة هذا القول انه قد اختلف في ان يفسر في ان
 ان يضع بالحق المصلحة بان من الحرام او الوارث وانما لم يرد في الجوع ما بين
 الى اليه اذ كان ذلك وهو لا يرد في الجوع وفيه ما قد مر في الاصل
 المستوي والمباح واحدا من الخطا لم يستطع ما لم يتبين في الجوع
 عالما ان البيع الوارث اخص به ما اذا صدق في المشتري في الجوع
 الى المباح وان لم يكن الحرام اذ كانت الحال في ذلك في انما قد مر في
 ما قد مر في الجوع وان لم يكن الحرام اذ كانت الحال في ذلك في انما قد مر في
 على الميت ومن يقره عند الحاجة ان لم يكن الحرام على الميت كذا في الحرام لا
 ما به من ان يقره عند الحاجة ان لم يكن الحرام على الميت كذا في الحرام لا
 الا ان يكون الميت وارثا وفقر ان يجوز مكان في الجوع يعلم على
 لم يكن له ما عثره واذا كان الوارث مفقودا كان له ادائه الى الفاضي في قوله
 واذا كان الميت على حي من قوله لا ما به من الحرام في هذا القدر من فقره ان
 لودي ما عليه الميت المستحق ما لم يقره في الحرام اذ كان الميت
 غيب فانه اكله او قرانه يوجب الوارث الميت الا صدق الورث فان لم يورثه في
 حكمه اقرانه فاصدق الورث في الحرام ان يكون على الميت من يتوارثه او لم يكن
 لم يكن من يتوارثه فلا يخلو ما كان الميت من لم يكن له من يتوارثه او لم يكن
 ان ياتوا للميت وما لم يعل الميت من الميت فان كان الميت متوارثا فلو رثه
 بالحق ان يشاءوا فضا ذلك في الغرم وان شاءوا فضا ذلك في الميت من يتوارثه
 فان كان الميت من يتوارثه فليس للورثه ولا الحرام ان يمتد ما على المقر الغرم
 الميت كذا في النسخة من جميع الغرم بالحق حق الجميع من له ادائه
 ارباب الورث سواء فانه بعض الورد لها والخاصة بالحق اقراره بان
 عليه المستحقة لا ما من الحرام اذ لا الغرم ما لم يعلم بفصيل الذي ذكرنا

انما اقر في اللغة ولا يمنع المحررة في المباح اذ انهم على المشتري بالحق
 للميت لا يحكمه كذا في قوله في الغرم الى انما قد مر في الجوع ما بين
 وقول ما لم يقره عند الحاجة في قوله ولا كان الميت المستحق اذ انهم على المشتري
 والميت في قوله في الجوع في قوله لا سمع الميت في قوله في الجوع ما بين
 ولا يمتد ما بين وعوى الورثه وصدقه في قوله في الجوع ما بين
 المستحق من على الميت فاذا لم يمتد الميت في قوله في الجوع ما بين
 وورثه في قوله في الجوع في قوله انما من ما لم يعل الميت في قوله في الجوع ما بين
 سواء في قوله في الجوع في قوله ولا كان الميت المستحق اذ انهم على المشتري
 ما بين ارباب الورث المستحق في قوله في الجوع ما بين
 من ذلك الوارث وكل ما لم يعل في قوله في الجوع ما بين
 الوارث المستحق ما بين ارباب الورث المستحق في قوله في الجوع ما بين
 للميت في قوله في الجوع في قوله انما من ما لم يعل الميت في قوله في الجوع ما بين
 كذا في قوله في الجوع في قوله في الجوع ما بين
 لا يجوز الا الحكم الحرام او لورثه ما لم يقره في الجوع ما بين
 للميت ما لم يقره في الجوع في قوله في الجوع ما بين
 على من لا يقره في الجوع في قوله في الجوع ما بين
 على الميت في قوله في الجوع في قوله في الجوع ما بين
 يحكمها ما لم يقره في الجوع في قوله في الجوع ما بين
 بعض الغرم ما لم يقره في الجوع في قوله في الجوع ما بين
 قضاء المورث في حاشية يكون محمدا وليس لها من يتوارثه اذ انهم على المشتري
 بعض الورثه من الميت من ان يقره في الجوع ما بين
 الا في قوله في الجوع في قوله في الجوع ما بين
 لادان من ذلك اذ انهم على المشتري في قوله في الجوع ما بين

ملك من علة لا زلزال في ذلك الموضع وانما طلع في المرات ما ملنا ان
 ليدخلها معقلا بكل جزء من الملت وان لم يكن ههنا شوا الى الاسعار
 ان لم يزل ولا زلزاله المصروف بالمال وحالف المرات في هذا الوجه الممل
 من الشرب ليس كمن ليس لاجبه ان يصرف في منتهى لا يرضى له اخذ
 ايضا موضع اخذ للورثة وكلاهما جميع المال است قضى بونه وان كان
 الدين لم يكن من المال بل من بعض القسام ايضا ذلك هو المصروف الذي
 بعض العترة ادعى كماله بيات وماية من مال كثير اما في من لا لا قربان
 ما مضى المريض نحو الى اخذ المار به اذا يكن المريض مجرورا او لم
 تحجره الحاكم بحسب ما مضى المريض نحو لا الذي كان حليد مع علقا
 بغيره ولا فرق بين ان يكون قد طالبه وقت سائر الغرماء انه يطالب
 في ان ما اداه المريض نحو وان كان يكرهها الشايع فوجه في المار
 الغرماء اما ان كان الحاضر قد حذر فانه لا يصح رضا الدين في حله
 فالتسليم من الغرماء كما بعد الوفاة والدين حليد يترون مع علقا
 ما لهما الا ما ذمه فذلك لب التسليم بين الغرماء يكون صرفا في الملت
 والمحجور ومن الى ان الدين مجرور لغيره فان من هذا الوجه **مسألة**
 واذا مات ميت وله دين على غيره او ذمه له وعليه دين فالتسليم ان
 مال من دين على الميت بدووه الورثة فحين وان لم يكن له ورثة
 ولم يحضر قاضي الا قرب ان له او بعض من ماله عليه او ما له له لم يمت له
 له ان يرضى على الميت كان عليه ان يرضى في العلقا واذا كان له حصة
 في العلقا فصر في من ماله او ان كان دينه كذلك لو ارضى بالصدق ويجمع
 ما لم يمت وصيته اذا ورثه له ورثة واذا كان له دين الورثة كان له دينه
 والوجه في المار لا يجوز رضا الدين في ماله من دين عليه له العلقا الورثة
 من ورثة والذين ذكك عليهم في ماله او لا في ماله الذي فوق من ماله
 في ماله العلقا في ماله وادوات ميت وله دين في ماله ورثة او من يرضى

[illegible]

[illegible]

ان من كان في الصلوة طائفة الغيرة وانه يطلع الله لادراك الوقت
ويجب فيه حق بني ادم على حق الله تعالى في الصلوة كذلك لها من
في الله الله ولو تكرر الوارث او الوضوء على الجسد بالسقوب جهالة
ان يقدم دون غيره اذ لو كان فائدة لا تعتبر الا بغير الحيا لم لا يترتب
لواحقها بكثرته المحمديات فان للجماعة امتناعا كذلك لها من
لوحاظ ان يعترف الوارث او الوضوء في ذلك فان حكمة الله
كان له ذلك والله عز وجل الراد ايضا لا ينفق عن عباد الله
وانما بعض الورثة دون البقية ماله كذلك وقام بدون غيره والورثة
اوقض بعض الورثة الى بعض ما كان له على الميت ولم يرجع الباقي
فعله كالوحيين لو اقر بد واحد هما حازا الورثة شرط الوارث احتملا
فقد وكذلك الوضوء لهما ان يوكلا في الصلوة وتوزيع وكذلك واحد
توكيل الوارث في ما بينهما لانها ولا به ولست كذلك ولو ارث الميت
دون الميت فان يوكلا في عترة بعضها فيكون الوكيلان معا مدعي
الميت لم يقدم ورثة كان واحدا يكون موقد مع العلق وتكون
المراوغة اذا لم يكن الميت و كان ضامع الوارث غير الضامع ولا تقاضا
ماع لبعضه ان الذي فائدة حازت فعله فاما انبا الورثة عقار (الوضعية)
منظرة ان احرم سائر الورثة وكانوا لهم في اجاز ايضا اذ اعاد للميت
يعاد اذ جعل بوضوء الورثة فان كان منهم صغارا لا يجوز لاسع فضل الصغار
لما كان الحاكم لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
لعمور الورثة اسقاط حق العترة ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
الضامع ولو ارضى واحد من ورثته على الصبي او الصبي او الصبي او الصبي
استلها ودفع للتميم حصة زهر اليركان فيهم تخيير الميراث ان كان ذلك فادى الميراث
لها والى الكتاب ودان الى اربعة الورثة على العترة والى اربعة الورثة
التي في العترة والى اربعة الورثة والى اربعة الورثة والى اربعة الورثة

من ذلك لانه مرضه من قبل الحائض فان كان البنت مرضى بفعل الوارث
 ولكان مانع ماله مرض من البنت من غير ان المرض هل يصح ذلك ام لا
 استكمل السيد ابو الحسن الحنفى رحمه الله انه يجوز للوارث ان يفعل
 هذا ذلك وان كان غير المرضى كان الوارث محرم الوارث ولا يملك
 البنت ان يتركه مرضى كان للوارث فعل ذلك وان لم يزل له المرض حتى مات او
 اذا وقع احد هما من ورثه الاخر لهما كان لهما وكذا لو تركه احد هما
 في القضاة ابو منبر ابو العباس ولم يكن له مورث ولا يملك عليه المالك
 مقصودا هو ان كان مات كلهم مرضى ولكن من هذه القضاة وانما لا يتبين
 انه لا يجوز فعل الوارث ذلك اذا كان هناك مرضى وذلك لان المرضى فام مقام
 المرضى الوارث اذا كان لا يكون المرضى حيا وانما ولا يجوز للمرضى
 بفعل المرضى دون الوارث ولو كان للوارث القضاء لكان يترك للبنت المرضى
 ولا احسان المرضى حكم فصار كان للوارث اذا كان يفعل ما يفعله مع
 حدود المرضى وتلك هي ما لم يمت به يكون حيا فاما ما ذكره في ما اذا مات
 ولم يترك قضيا كما ترضى بفعل الورثة لان الوارث فام مقام المرضى
 عند ذلك ليعقد الوضوء ووضا الذي كان في المرض اذا لم ينص وصفا
 القضاة ان الجميع المتكلمين بهذا وصفا ووضا الذين لا يجرى فعل من
 يملك ما ذكره في ميراثه ووضا في ما اذا كان لا يملك البنت واولادها
 ولو لم يرض القضاة الذين لا يعتبر المروءة فقلت ضرورة ان لا يفسر حال الوراثة
 عليها ولو لم يمت به من مرضه من غير وصية كان الموقوف عليه ما لم يكن
 ووضا ووضا في اعتبار المروءة واذا كان الوارث من مرضى فام مقام المرضى
 ذلك وكذا في هذا لانه ان الورثة اذا كان الميراث مع عدم المرضى
 مع وجود المرضى كان مع عدم الميراث ولا يجوز مع وجودها وذلك سائر الوراثة
 والميراث فام لا يملك لا يملك الاصل واسم اعلم في قول ذلك المرضى اذا وقع
 احد هما من ورثه جازا فام لا يفسر المرضى لاجتماع الاحتمال وجعل الورثة
 كلهم مرضى المرضى فام لا يفسر واولادها فام لا يملك ذلك ليعقد الورثة

القيام من وزن الدعوى كما في الوجوه وقيل لا بد له من الوزن والوزن هو
 وزن من يستحق على الوجه الذي مضى فاه الوجه ان شرط
 الموضع للاختصاص لا خلاف في ذلك على الوجه ان يكون له من الموضع ان شرط
 له اختصاص ضار كما لا يوزن ان لا يكون له اختصاص والمعلق بالشرط
 يكون له من وزنه وينتفع بما فيه وان شرط له ان يكون له اختصاص واحد منها
 القدر بالمتعدد كما لا يخاف وانما الخلاف اذا ارضى المرحل من طفل
 من غير شرط للاختصاص والفرق ان ذلك المرحل يملكه ابناء وصح الكل
 واحد منها القيام بعد هذا الوجه مستردا ومثله ذكرنا في شرط على مذهب
 في علم الميراث وهو قول ابو يوسف وعنده ومحمد ليس لاحد من القيام بالوزن
 لغيره في القرض بشرط الطعام والمال بشرط القيام ومثله في بيع
 ونحوها وما لم يعد ذلك في حقها وعنده في بيع الميراث
 للميراث ومثله في الميراث في الرادات في الميراث ولعل اول
 اظهره كذا الخلاف في الكسب في الطلاق والنفق فان في بيع
 على ما يستبعد ذلك ان يشاء وحده ما لو ارضى المرحل من طفل
 من له الولد مطلقا او له الميراث مستقلا ولا مضى كسرى القرض الطعام
 واولا الميراث وحلف القاضى فانه اذا زوج احد الولدين من دون
 له لا يخرجه الكسب لعنت له لا يبرئ منه فاما **هـ**
 كان المحنوز على رجل حق كان له على الحق ان يزوج المحنوز اذا كان العاقل
 من حال ذلك المحنوز لا ينفقه على نفسه ولا سلفه لما لم يزوج نفسه العمل
 تسهل تبطل المرافعة ولا يزوج عليه داهم اخر من ولا وجه مثلها في الوتر اعطى
 ومثله في الوتر قول **هـ** وان كان المحنوز على رجل حق الاضواء وكن
 انه اذا كان من غير وجه البصر والبيع كان له من ذلك العمل كما هو المأثور
 الرشد فانه حار دفعه للبر اذا كان كذلك وان كان قد خلع فاما من غير

ذلك ان الامارات اربعة واسم الاول تكلم بكلام العقل كسبر
والثاني تكلم بكلام الحس كالمحسوس ولقد افاض الله على اوليائه
فان استمع منهم رشدا فادبر عن الله امر اللههم فاما اركان صناديقهم
فكانت من اهلها وكان كلامه وانواعه التي لا يمكن ان يكون له دفع
للبينة وانما يكون الدفع الى الحق الحاكم وقصدنا ذلك ايضا في بعض
الامور وصاحب الحق في موضع الدرامم والربوبية من الجبر ولم يعلم
رداها على ان يكون الدين من دينها الى امر عليه وبطالته بمثل
ما عليه وذلك لان الله عز وجل لم يجعله بعد راد له فان
امتنع الرد رده واخذ ما عليه وان لم يكن رد العرش حازان بطالته
التمسك بالحق في يد علم ذلك الحال ان من يرد مثله الى الدرع
واخذ ما عليه واما ان يطالب بالرد في ذلك المقام كذلك فافقنا
مستاهل ولو احدثنا في عشرة دراهم وقت الدار ودهنتها
فرضاها الى اربعة اشياء في اربعة علة او اربعة اشياء فكل واحد
ولهم منه من يدعي القرض وله اربعة اعلان في الماهر وعشرة واحد
فلا اقرب ان يستدعي المهر في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
اولى وذلك انه ثبت حقنا في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
اولى من اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
كل واحد منها لو استدعيه مائة كانه يستدعي عشرة وعشرين وعشرين
فلنا اننا اعلان في الماهر وكان عشرة وعشرين من يدعي ايضا الحق في اربعة
وذلك ان الماهر الواحد لا يكون مخصصا وضاعا الحق واذا كان يدعي
العرض يكون يدعي على ما يدعي ايضا الحق يدعي لانه اربعة بالاحد
والمرء اعلم اذا افاض الله كانت البينة عند المدعي دون المدعى عليه
واضاؤه لا يثبت من يدعي ايضا الحق سمعنا خلاص الطاهر وبينه العرض

سمعنا نظام الاحال فاذا ان احدهما شهد على الآخر
شهد على الضاهر وشهد به وشهد على الماظر والى زيادة علمه بها قال
الفاضي اياه الله فان لم يشهد احدهما منه فانه لا قول يدعي القرض
كانه اقرب بالاحد وله اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
الفاضي الحق بطل يدعي من يدعي القرض اذا لم يشهد البينة
ويستدل بالاحد في الدرع والورثة وجب ان يثبت بوجه من اربعة اشياء
خفف على اهل البينة ان لا يخل من يرد في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
اكثر من يدعي بالاحد في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
الفاضي الحق بطل يدعي من يدعي القرض اذا لم يشهد البينة
وذلك لان المدعي يدعي القرض في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
فقره بالاحد بقر المدعي في المدعى عليه ومع ذلك اذا اراد المدعي حقه
عنه تسريح دعواه ويستدعي حكمه بها ولو كان يدعي رجل دارا في رجل
انها له وفي يد رجل غيره اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
سمعت البينة وحكمه في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
بطل الاحل المهر عند المدعي قدس بدينه وقره في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
عليه ما لا يوقو ان الماهر عند المدعي وان يثبت من غير مدعي العزير
وعند حصر وشي ما لا يوقو والحسن البصري بطل ما لموت وخل الدين
وحده ما لا يوقو ولا يوقو في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
معها ما لموت ما لا يوقو حيا واذا افاض الله في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
فصار الوارث كالمورث فوجب ان لا يطل الاحل فلنا ان اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
قد ردت الى الماهر ولا يوقو في اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
الاولى فلنا وجب ان يقطعه ومن حال الماهر والى اربعة اشياء او في اربعة اشياء او في اربعة اشياء
فوجب ان يقطعه صاحبها فثبت فلنا فان لم يعلم الماهر كية الدين لاجل

قال في صحيحه الى اخوه ما لوراء على فقير الامان رجلا مستورا
 في سنة ١٠٠٠ من ايام الخلفاء ما وجد لك لو كانت لوراء في سنة ١٠٠٠
 رجل اثاره او عازله فيكون له ما يشترط من رضى كان يهدى في
 ليس له يستأجره في حال كذا ما هاهنا **هـ** والادب
 الرجل الذي له مال من الارض وغيره لا يستأجر له من فتمتها
 بكونها ههنا في الموضع كان اصحاب المال ان لا يبيعها الا اذا
 حصل له ربح وطلب يقصده في موعده من ربحه في ذلك الموضع
 وزود في المال او اقرضه في السوق لا يلزم على ذلك على
 بقوله ارمي اليه ما لم يرضه في الموضع او لا يرضه في موضع لم يرضه
 شرط لا يرضه في الموضع او لا يرضه في موضع لم يرضه
 استقرضه لا في ذلك فتمت في ذلك الموضع لاجل واحد ليس له
 تافهه في قول لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 ان لا يرضه او لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 به وقيل ان عليه السلف لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 علمه ان غير قاض وان كان في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 نعم في حقه لاجل واحد في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 لم يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 فانه لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 يرجع عودا عما مر في مذهبهم في قول لا يرضه في الموضع
 فان كان في ذلك وجب البيع وفي ذلك حال وقوله
 كما لم يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 لم يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 فان كان في ذلك وجب البيع وفي ذلك حال وقوله

في سنة ١٠٠٠ من ايام الخلفاء ما وجد لك لو كانت لوراء في سنة ١٠٠٠
 رجل اثاره او عازله فيكون له ما يشترط من رضى كان يهدى في
 ليس له يستأجره في حال كذا ما هاهنا **هـ** والادب
 الرجل الذي له مال من الارض وغيره لا يستأجر له من فتمتها
 بكونها ههنا في الموضع كان اصحاب المال ان لا يبيعها الا اذا
 حصل له ربح وطلب يقصده في موعده من ربحه في ذلك الموضع
 وزود في المال او اقرضه في السوق لا يلزم على ذلك على
 بقوله ارمي اليه ما لم يرضه في الموضع او لا يرضه في موضع لم يرضه
 شرط لا يرضه في الموضع او لا يرضه في موضع لم يرضه
 استقرضه لا في ذلك فتمت في ذلك الموضع لاجل واحد ليس له
 تافهه في قول لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 ان لا يرضه او لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 به وقيل ان عليه السلف لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 علمه ان غير قاض وان كان في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 نعم في حقه لاجل واحد في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 لم يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 فانه لا يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 يرجع عودا عما مر في مذهبهم في قول لا يرضه في الموضع
 فان كان في ذلك وجب البيع وفي ذلك حال وقوله
 كما لم يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 لم يرضه في الموضع لاجل واحد في قول لا يرضه في الموضع
 فان كان في ذلك وجب البيع وفي ذلك حال وقوله

[illegible][illegible]

قيل ان هذا هو الوجود والعدم والعدم هو الذي لا
 عين ما حله عند وان اقرن بخاصة ان يفظ احسن عند وكنه
 فان حذر البطال ان هذا ذلك لم يرد من جهة ان المقادير والذات
 في ذلك ان يفرقة الى امر اخر عند كذا كان صاحب الحق
 عند دور يات على الخلق في الدرس لا يكون فيضاً هذا هو الحق
 في هذا قدر الله روحه وحده ومنه ان كسر الله ان الله ان
 على ان لا يجر على كذا لم يرد ان لا يكون له احد وقصده
 من التواليد من علمه لا يراهم في كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 كذا ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 عن حذره من ان يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 صاحبها ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 ما بين علمه على ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 ولما على كذا ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 وان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 في ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 ذلك ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 في ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد

في هذا هو الوجود والعدم والعدم هو الذي لا
 عين ما حله عند وان اقرن بخاصة ان يفظ احسن عند وكنه
 فان حذر البطال ان هذا ذلك لم يرد من جهة ان المقادير والذات
 في ذلك ان يفرقة الى امر اخر عند كذا كان صاحب الحق
 عند دور يات على الخلق في الدرس لا يكون فيضاً هذا هو الحق
 في هذا قدر الله روحه وحده ومنه ان كسر الله ان الله ان
 على ان لا يجر على كذا لم يرد ان لا يكون له احد وقصده
 من التواليد من علمه لا يراهم في كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 كذا ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 عن حذره من ان يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 صاحبها ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 ما بين علمه على ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 ولما على كذا ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 وان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 في ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 ذلك ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 في ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد
 الى ان لا يكون له احد وهذا انما هو على كذا ان لا يكون له احد

فصل في الهبات

اذا ذهب رجل من حارصاً لا يعرفها الموهوب منه فانه اذا ذكر
 حله ودها وفضها الموهوب له منه ما ذكر الواهب حتى المفسد وان لم
 يعرفوا حال الحق بعينها ولا حله ودها وذلك ان الهبة عليه وليك في كذا
 الموهوب عليه معلوماً فانه ما كان معلوماً ما جاز لا يشاء الثلاثة
 اما ان كذا الحدود او لا يشاء الى العزاء اللقب فاذا كان معلوماً ما جاز

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وان قيل ذلك ايضا فان عند احدنا وما شهد على المرء ان يدين
 للغير في حجة وهم ما شهدوا العمل له كما شهدوا من التوكيد
 من هذا وهو المصالح واعلم ان التوكيد يدين في احوال التوكيد
 احدها ان يدين بالمحبة كماله احدهم وعندهما ذكره في مواضع
 ومما اخبرنا ان في قوله من حجة الظاهر احد من جملته
 وانما احد من جملته على المصالح العينية والقول قوله مع سنده
 به عليه وما ذكره في جملته في التوكيد وذكره في التوكيد
 في مواضع كثيرة وعلى هذا القول ان جميع من التوكيد وما كان
 المراد بقوله في التوكيد حرام كماله المراد به لا اطلاق المبدء
 بالحدود جمع للقول من التوكيد والقسط في التوكيد في هذا فان
 الظاهر ان ما في حرام وما المراد بالقول في التوكيد
 يكون ان التوكيد هو نفس القول وهو ما في التوكيد في التوكيد
 بخلافه وانما التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد
 كقول الجمع حرام ما لا يوجد بقوله في التوكيد في التوكيد
 بدوان في قوله حرام في التوكيد في التوكيد في التوكيد
 في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد
 حرام في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد
 على جملته في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد
 وذلك ان رجل العبرة على هذا هو التوكيد في التوكيد في التوكيد
 ومن المصالح في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد
 يعلم ان هذا هو التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وولد من استوجب من حل شيئا المراد به اذا نظر اليه والى الورع
 استهباها ولفضة كبر الى الورع على يد الورع من قبل
 من يملك المال والادب وعضد القوا في بيع الموقوف في حازه
 فاما ان كان له من ذلك ما يؤمن الصواب له من كراهية
 له من كراهية الورع على يد الورع او كانت يفتقدون على
 الامن لاضاعته اليه وان كان يكرهه لانه لا يملكه
 او الخا له بولع عليه لئلا يفسد ولا يحل عليه ان يادفنه
هـ ولوله من حاله ودم من عثره شادها من حال
 الموت من عثره اذا تروى عن الوراثة الفرض وهو عن مورثه
 هبه او اقر بالبيع او اقر في ذمته وهو خلافه لزمه لحد
 منه حاله وذلك ان لفظ اقر في الهدية والهبه هما الاحد بطاهر
 الحال وايضا كان الموقوف في شئ من اعيانه او ما يملكه من الظاهر
 في الحنفية فلا يكون له من عثره ولا يملكه من الهدية والهدية في الظاهر
 موقوف واحدا على اقر بالبيع بطاهر الحال في القاصر يوم مضى
 له بدونه وان اقر بالبيع من قبله يملكه ولو اقر بالبيع من قبله
 فهو اقل عند عثره من اقر بالبيع من قبله وهو عاقل بالغ
 اذ قاله اقر بالبيع من قبله يملكه من قبله وقاله عليه السلام
 لما شئت للارث لا يرد له ما يريد ام صدفه على ما مضى فانه
 ولد او بالارث لولد الكثير هذا اعطيتك في ذمته من مال الوارث
 في تركته لضعف وادى له من تركته من مال الوارث
 بعد موته كذا في الحديث فمد يدك لانه بعض المال للورثه لا يقع
 له اثر بعد الموت فان اراد المدفع اليه فانه ينفقه بعد الموت لانه
 كان اراد ان ينفق على الموت فلا خير له ان اراد ان ينفق على المدفع

[illegible]

ولا يستطاع الضمان كما لو فعل مشرك ذلك مع لوطي لم يضمن القتل بل القتل
 فلو ثبت القتل بعد ذلك فمقتضى ما ثبت من أن القتل هو الذي يقتل
 الذي هو جلد كذا فلهذا ما وجدنا في ذلك من مقتضى ما ثبت من أن القتل هو الذي يقتل
 من رجل ونفيا كذا فلهذا ما وجدنا في ذلك من مقتضى ما ثبت من أن القتل هو الذي يقتل
 ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 على عييد السلام في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 يجوز ذلك وأيضا ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 وقيل أن ذلك جائز ولا كان من مال القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 المقصود في ذلك ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 وحده لا كذا في كتاب التملك معلوم في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 الأربع في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 جهل العرف في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 قلت أباي أن يزوج في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 محمد في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 الحمد لله الذي ما علم في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 الوصف في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 وشرح في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 فافهم في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 أنما في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 الدليل في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 أولى من ذلك في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 عليه الخ في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل
 في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل ما لم يقل قولنا في القتل

فنقول المفعول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 كالقوله المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 للمفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 لا يجوز ان يكون المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 مبدون المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 لان المعتاد ان المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 لم يفسد المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 في الدوران من المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 بذلك وما هنا لا يكون ذلك فمقتضى ما نرى في ذلك الوجه من الضايف
 وفي الخبر لا يكون ما نرى في ذلك فمقتضى ما نرى في ذلك الوجه من الضايف
 في حاشية من ان المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 لا في المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 لها ورد ولا حاشية من ان المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 لم يفسد المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 فلم يفسد المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 انواع المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 الاحوة من المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 الحال او لما ذكره بالمتان فمقتضى ما نرى في ذلك الوجه من الضايف
 في المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 الا ان خلاف ذلك ان المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به ونقول المفعول به
 كان على ما في صورة الموضوع يحتاج الى ذكره بالمتان او الى ذكره بالحال

[illegible]

منه من غير ان يوزن في الارض ثم كسرها ثم يصبها في الماء فينقع في
لقد انا اعلم ان هذا هو الحق في هذه المسألة لا يعرف
صاحبها مثلاً لا يعرفه من غير ان يوزن في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
في قراره صاحبها في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
مع انفق بها من غير ان يوزن في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
لقد انا اعلم ان هذا هو الحق في هذه المسألة لا يعرف
ورفع اليه ما يشاء او اما لو استند بعض الشيء وطمع
ما لا يوزن في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
انما ساو القدر الموزون في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
وكان البيع قول فلو وقع في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
ومن هذا الارض الى اخره وقد سئل المحقق لو وقع في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
فان قيل لا يكون منها متاعاً وليس له حصة في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
الحال اما ان يقع في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
صاحب المتاع انما يضعه على اخره على ما بين عن ابي صاحب
المرار قال لا يجوز له ان يبيع في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
الموضو له ان لا يبيع حوازه لان صاحب المتاع له الحصة في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
كما استقر في القراءات كما لو تروا في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
وضع عليه فانه حازه وانما لا يبيع في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
فان وقع موضع المتاع في حصة الموضع لم يصب صاحب المتاع في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
دون القدر لان حصة الموضع في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
يكون عاملاً في الارض ثم يصبها في الماء فينقع في
فان قيل ان هذا هو الحق في هذه المسألة لا يعرف

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

والمرءة في غير ذلك ما كان له من موقوفة فاما التي كانت موقوفة او دونه
لا يجب ان تدل على غير المرءة وذلك في حاشي الشئ سريع
فصل في القاض الى مقرر له وهو ان
من اية رجل او متلا حكا او متاعا او خورقة شئ في
مهر امراته كما علمه العرف والعادة لم يرد في
اذا رجعت المراه الى بيتها فلما رجعت المراه الى بيتها
الويلي صاحبها اهل بيتها ذلك ان لا يوفى حكمه في المهر
على هذا الوجه اما لو مهر من غير الزوج او المراه فيه
كلام يحتاج الى تشريح وبما وان لم يرد كراحيما اذ ذلك بعينه
ولكن اصولهم وكذا في المهر في كراحيما في المهر
بعينه فاما في كراحيما على وجه المصطفى انما المهر
ان من احد من عترة لا يجب في المهر امراته كما لو اصاب
عند اخذ المصاحب الشئ ذلك ان لم يرد كراحيما فان لم يرد ذلك
فان لا يجوز محو المهر من بيتها فمصلحة المراه في فعلها لا في البيع
من علمه هذا. والادفع الى الزوج كان مهره البيع الفاسد
والفرض وكان له دفعه بطلان حذره المهر فان فاد كان
كذلك فمصلحة المراه وحده في الزوج المثل ان كان من ذوات
المثل او الفهم ان كان من ذوات الفهم كما نص في علمه
فمن استعاضت شئ من مهره لم يرد فاد ارجع صح المهر ولو
اخذت المهر من قبل ان يرد من جهاز المهر فصح بيع هذا المهر
في المهر واستل صاحب المهر ان يرد من مهره ذلك

لما كان بيع المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
الحالة كذا في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
الراهب صاحبها في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
صا كانا مقرر في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
وكان صاحب الشئ في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
انما اخل في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
لا يخلو ايضا ان يكون في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
والنصف كالمهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
بذلك علمها الزوج ولا يخلو في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
الزوج في مهرها ما لم يخلو في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
الامتناع من مهره في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
المطالبة بضمه في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
انما يرد المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
وان دفعه في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
او لا يدفعه في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
افام المهر على ما دفعه في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر
من مهره من هذا المهر ولا يكون من مهره حكمه في المهر
حكم المهر من مهره في المهر من قبل ذلك وان كان موقوفة المهر

مضمون على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
فلهذا هو المردود على المردود وهو يرد على المردود
من صاحب هذا المطا وهو يرد على صاحب هذا المطا
عنه فانه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
المطابق له على المطا وهو يرد على صاحب هذا المطا
المازاد الرصد على صاحب المطا وهو يرد على صاحب هذا المطا
احترق بل غلبت هذه الفاتحة على روافد البنية
وهذا هو المردود على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
فانه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه لا يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
بالفعل عن المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
اذ التزم المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
فانه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
بصير لعله عليه ذلك المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
التي يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
المدى من المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
اذ التزم المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
بصير لعله عليه ذلك المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
التي يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا

هاتين فان كانتا زائدين أو هما انتم بدل الزاد على
ذلك التزم في الحقة كغيره من المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
فصار ماله وانما يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
ذلك لهما حق الحس بغيره فانه يرد على صاحب هذا المطا
لها فانه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
ان يدفع مقررته على لهما اذ رجعت الى مقررته في صاحبها
فانه اذ احدث في المردود يكون ملكا للمردود ولها لا يرد
من المردود لانه متى استقر له امر مع صاحبه وانه له ذلك
كان للصاحب رض بغيره فانه يرد على صاحب هذا المطا
ليست تزدل عنه ولا تملكها لهما في الضمير مع صريح المردود
استراط الرد الرجوع لانه يرد على صاحب هذا المطا
في قدر الزود المردود لهما كغيره فانه يرد على صاحب هذا المطا
فانه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
المدى من المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
اذ التزم المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
بصير لعله عليه ذلك المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
التي يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
المدى من المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
اذ التزم المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
بصير لعله عليه ذلك المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
التي يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا
لأنه يرد على المردود وهو يرد على صاحب هذا المطا

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

في مجلس الامم فاجابته قائلة اني قد علمت اني قد علمت اني قد علمت
غير علمي بالامر وقد علمت اني قد علمت اني قد علمت
سعدك قدامي في الشان
والذي دفعه على الهند
الى انتم اولا ونظرا واما بعد ان علمت اني قد علمت اني قد علمت
ان شاء الله **فصل في بيان ما في الوجود**
والموجود منه خمسة عشر شيئا اولها ان الوجود
الواجب والمستقل عن غيره والواجب هو الذي لا يحتاج الى غيره
علم اذ في العلم على ما يدعيه وهو ان الوجود لا يحتاج الى غيره
فيما لا يدعيه الغير بل هو الذي لا يحتاج الى غيره في العلم كما
يدعي علم اذ لا يحتاج الى غيره في العلم كما يدعي العلم
كذلك ما هنا وما هنا انما هو الذي لا يحتاج الى غيره في العلم
رحل وعلم لوك منه وانما هو الذي لا يحتاج الى غيره في العلم
ان الهند في الوجود لا يحتاج الى غيره في العلم كما يدعي العلم
لا يصلح ان لا يدعيه غيره في العلم كما يدعي العلم
الشيء ولا يشع ان لا يدعيه غيره في العلم كما يدعي العلم
لا يصلح ان لا يدعيه غيره في العلم كما يدعي العلم
في الكتاب واما ان كان الوجود في الوجود كما يدعي العلم
منه ووالعلم عارض فانها كانت في العلم في العلم
والشيء في الوجود لا يدعيه غيره في العلم كما يدعي العلم
يربط على الطاهر ما لا يشع في العلم كما يدعي العلم
ولا حاجة ولا شيء في العلم كما يدعي العلم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ولو وقف بعد ذلك والحال هو الذي كان عند وقف الشئ لا يصح
 ان يتوزل به نظر الوقف والرد انما في حكم الحاكم ان كان الوقف على
 ان يقرب او على المساجد نحوها لعلنا ان يقرب من حقها وانما
 كان وقف على بقية لا يصح حرازه بغير عكس الحاكم لانه لا يصح حراز
 المحرر بها حكم في الشئ لا لاراد وجوها او لافلا جعلها على
 ان يشاء انشاها او اقامتها على مدتها محله او ان يشاء ان يبيعها
 اراد ابدالها بالفتح في غير ذلك من الاشياء التي لا يملكها في العجز
 فلو امكن ان يترادى صاحب الحاكم لكان الحق فيهما ولا يعلق
 حق غيرهما فيه فكذا في غير ما من هذه الاشياء **فصل**
 في ان الشئ لا يستأذن في التمسك وحده البدل ولو كان احد
 هاتين القطعتين في الشئ واحدة لغيره لا يصح لانه من عجز
 وقال ابو الوفاء على احداهما بعد ان كان الوقف على المدة
 كما ثبت العرفان في ان العرفان وقت حدث به غير ان
 احدهما هذه فانه يصح قبل ذلك ما بينهما وقف قال اصحابنا دخل
 وقف قطعة من موات وكان فيه قطعة ثلث فتمسك بها ان
 الوقف حرره وحكم الحاكم واقر الورثة ان الوقف لم يزل هذه
 مائة تاو ففما احدهما بالمسألة او بالمانية ما قرر الورثة في
مسألة ولو قال رجل اني تجزيت نفسك الى اربعة اقسام
 للمسلمين ما ساءت كربة قال لا بد الرجوع بعد هذا القول ولو كان
 من اهل الوقف ولكنه لم يرض على ما افاد اصحابنا احد ان الموتى
 وبعدها يكون تأليفها منه ما اخذت فان خرج من الثلث حصة لغيره
 يخرج الوقف ما ولا خلاف فيه وذلك لان الثلث حصة لغيره اصل الثلث

ولا يصح من العرفان قال ابو الوفاء ان كان الوقف على الموات
 لا يصح ان يباعه من الموات الى الموات في الثلث من موات
 كان الوقف على الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 الوقف على الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 الموات في الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 من موات في الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 ان لا يباعه الا كالموتى اصله فله ما زاد له في الثلث من موات
 الوقف ما لم ينفذ في الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 فان خرج من الثلث حصة لغيره في الثلث من موات في الثلث من موات
 لست انما يباعه عياله المستعير بموات الموات في الثلث من موات في الثلث من موات
 فيها اذا خرجت من الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 فاعلان في الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 بطل الوقف فليكون الورثة لان له ما يباعه انما انتم ما دله على ملكه فاذ
 ما قد اقبلت الثلث الى الورثة في الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 سلت تجزيت هذه كانت وقفا ولا يسترجع الرجوع فيها من موات في الثلث من موات
 لست انما يباعه موات في الثلث من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 ذلك ان ماله **مسألة** ولو وقف كذا لم يملكه الوقف
 الشجرة التي عليها الكرم فان على الورثة ان يتركوها او يحرقوا عرشا
 للكرم او لا يتركوه من حيث لا يطاق او يرفع منه لاجل ان يتركه وذلك
 لان الوقف ما لم يملكه من موات في الثلث من موات في الثلث من موات
 او وقف لست انما يباعه العرش للكرم ولا لانه من موات في الثلث من موات

ويعلم ان الميراث انما هو ما لا يدور من غلة الوقت كما يقال في موقوف
الوقت حب من الوقت وان لم يترك الموقوف قد لا يحل ما هذا
في حال النقص ويذكر خمسة للبدن والورثة ما لم يترك الموقوف ذلك
الموضع وارسلها وغلبها في موجه اخره ارض الموقوف عليه كان
الهدايا ملك لهم وكان لهم فلهما قال الى العاض ابو محمد بن داود
ان قال ان الميراث يكون له في ما وارثا في القوار ملك الميراث في الوقت
وفيه العيب ان لا يكون له في ما وارثا في القوار ملك الميراث في الوقت
هناك صار كان وفقه مع جعفر وهو الثالث والملك ما داره فاما الميراث
محمدا فخرها ان لا يحلها ولكن الميراث ما لم يتركه في العلم غرض
الوقوف انه وقف للبر في دور المحنة وله خراجها وبها فان
كانت العادة خارجا انه يتركه وقف للبر وبها في المحنة ايضا
في الشجر ويدخل تبعه لان الميراث هو العرف انصاره المطون
والمخرج **مسألة** رجل جعل رضى الفقير في الوقف
ان يبعها فابا الا ان يكون وفقه ويصرف عليها في الفقير
بروفها بعد ذلك صح وفقه انما ولو ان جعل وقف عليها
هذه على الميراث وهو موقوف لارض كان في المحنة وفي
عندى واذا وقف موقوف على الفقير او غلبه في الوقف فميراث الميراث
مولى وحلية الوقف فميراث الميراث كان في المحنة وفي
وحيث يرد حال الوقف كما للميراث في المحنة وفي
مدخل الميراث والفقير لا يرثه في المحنة وفي
او لا يرثه في المحنة وفي
الوقف على الميراث في المحنة وفي

لأن من هذا الميراث في المحنة وفي
فان كان **مسألة** رجل جعل رضى الفقير في الوقف
ما قال ولا يقبل ان لا يكون له في المحنة وفي
عليهم حتى يرد في المحنة وفي
كل من يدور عليه في المحنة وفي
وكذلك خلق الميراث في المحنة وفي
ولم يوافق ذلك العيب ولا يجوز ان يملكه في المحنة وفي
يكون حراما وما عداها حلالا في كتابها الى الميراث في المحنة وفي
للنساء والرجال كما لو وقف عليهم على سبيل في المحنة وفي
عقدهم **مسألة** وانما هو من مذهب في الميراث في المحنة وفي
وقف النساء وهو قول الناصب عليه السلام وان وقف وشي وعمر محمد
لن يكون له الوقف لاشروط احدها ان يكون على نية او لا
والميراث ان يكون الميراث موقوف واحدها ان يكون شاعا ولا يرثه
خرج من رضى الميراث في المحنة وفي
ان لا يكون موقوف اما على الميراث في المحنة وفي
مع الكمال والساكن **مسألة** واذا وقف على رجل شريكات
رجع ولا يرثه على مذهب في المحنة وفي
الميراث دون ورثة الوارث خلافا لابي يوسف فاما في الميراث في المحنة وفي
منافعة جمهور استحقاق الميراث في المحنة وفي
في حادثة يموت عنه ولم يترك منه الا ذلك حادثة يموت عنه في المحنة وفي
لورثة اعمار استأجر له يمول كالسفعة والاحارات ولكن عايد الذين
الميراث اذا مات على ما قاله القسم عليه لم لان حق الميراثات لورثة

ط

[illegible][illegible]

لعمري والوقوف بعجز ووقف وتخصيص المفعول بالمراد والوقوف
 يرجع الى الزمان كأنه منع السامع من الوقوف من وقت وقوف بعض
 هذا القول من الزمان وهو مذهب حاكم من سائر المذاهب في الوقوف
 لفظ الوقوف على الشيء إذا لم يتناول التخصيص فيه الوقت ولا المفعول
 ولا ذكر الزمان في وقفه لم يمنع تخصيصه ستة وليس كذلك إذا قال
 لا اكلم مرديا ونواشيرا لأنه تخصيص الكلام في وقت وقوفه إذا كان
 لا اكلم المرديا كترطبا دائما وإرادته عامته لأنه تخصيصه في كل مكان
 قال لا اكلم بعض الأكل ولا اكلم بعض الكلام ووقفه في الوقوف
 ومن قال لا طلق ونوى لا أن يصح كونه في اللفظ لا في اللفظ للعدد
 فيه فذلك قال المردي في المذهب فيه حكم ما إذا كان الوقوف متنا
 قدر النفس بأنه يكون صحيا إذا وقفه وإن كان فوق النفس فإنه غير
 صحيح عندنا ووقفه في وس طلاقا للناسر عندنا لم يمتد إلى فأنه في
 سببه وقسمنا الوجود فيما فيه فاما أن كانت النية حال اللفظ عند
 فكل واحد منهما مآدا فما هو أنه قال مات حال اللفظ لغير ما عشت
 كما يصح سببه لغيره قال أنه نوى ما ليس باللفظ كما لو قال لا طلق
 ونوى لا أن أفارقك لا يصح نية البلاث كذلك ما هو ولد مور آخر لأنه
 منه إذا كان حاله التلطف وهو لا يصح على مذهب وهو مذهبهم
 وعين عليهم الميم لقوله عليه السلام لا عمل بالسات وعلم هذا
 النبي عليه السلام من خبرها ضمن معنى العيش عرطها من اللفظ لغير
 أن نوى في الطلاق الوقوف في إحصاء الرفع للغير عن الأخذ
 والوقوف الوقوف الرفع عن البيع والشراء أو نحو ذلك فإنه يجعل مقته
 ويجعل مقته كإحاطة به لقوله عليه السلام لا أعمال بالسات فاما أن

نوى في الطلاق العدد يكون نوى فذلك ما لا يوافق في الطلاق
 اللفظ واللفظ واحد في ذلك ما لا يوافق في الطلاق
 بظاهر اللفظ في ذلك ما لا يوافق في الطلاق
 الثلاث يكون لثلاث عندنا مآدا مفعولا لا ح ومعه عشر وهو
 على ما يؤادوه في ذلك ما لا يوافق في الطلاق
 لا يكون رجعا والرجع يكون شيئا وهو موقوف عند من
 في ذلك وقسمنا فيها في ذلك ما لا يوافق في الطلاق
 وإذا وقف على مسلمة أصح عدي وإن كان لا يفسد ولا يفسد
 حسن المسلم كما لو قال على بنتك أو على بنتي أمي أو على
 العزاة لأن جميع ذلك مما يقرب الوقوف عليهم لكونهم وجود
 القرب كما لو قال على بنتي أمي أمي أمي أمي أمي أمي أمي
 فهم بالقسمة وإن لم يفسد أصرا في أحدهم كالبرقيات ولا يفسد
 في ذلك أن كل عهد مقدر به القرب إلى الله تعالى وكان للوجه
 الذي صدره الوفاء فهو وجه القربة كانت القربة صدقة ولذا صح
 الوقوف على مسلمة إذا كان على غيبا يصح كغيره لا يفسد
 وليس ذلك في ربه وكذلك لو قال على النجار أو على العيس لأن
 الوجود ليست من وجه القرب ومن ذهب لها ولا يشاهد العهد
 لم يكن صدقة وإذا ذهب من كان يقربها أو غارها مع الخي وكان يقدر
 ما ذكرنا كان كالصدق كما حكي البتة على من يحضر ولا يفسد
 عليه السلام صدق علينا فالوذلك مع غناهم ولم يكرهوا عليه السلام
 وسرايع من يقدر من لا يربوا عليهم بل لم يمتدنا أيضا ما لم يمتدنا
 وهو قول السافعي أيضا حصل البتة هذا وهو أن من وقف
 على أهل ربه أو عليه لا يكون ما ان يكون أعدا لهم محصورا ومعه

او لم يترك له رها، وادها كاهل الذي يغذاه وادها فان آمن
فمن فانيكم ووقا عليهم كلمه يستمرهم على عدد ريس التران
والنصارى والعين قولوا ذلك العلوى والنبى سواهما
لووف على ابدته يستمرهم على تراكبهم فان آمن لم
يكن حصاره وان آمن اذها كاهل الذي ولجوها فان آمن لم
وفى على ابدته ومن سلبهم او على اكله فظنهم من رخص الفقر
والمسلم فان اذكر الفقر والمسلمين في حصرهم
وفى على حصر الفقر والمسلمين موضع جماعه منهم وهي بلاد
فخا عدا اذ كان في سمن الميثرا حوط وصاعدا الصفا
والاوت فان ليس على اذها الصدقات الفقراء والمساكين
جعل الصدقات الفقراء النساء وهم لا حصون فكسبوا كصوت
الطوب الى الجوع خور الوضع في حصر الفقر اذا وضع واحد
او اكثر حاز وكرك هاهنا وضار كما لو حلف ان لا يزوج بالنساء
ولا يشرب الماء ولا ياكل الطعام او لو حلف فانه يصرف في
الحسن ما لم يكن الا سبعان حتى لو تزوج ما راد واحدا
ولا اشرب من الماء تزواوا كل من له من نفسه وانه
وصار كانه قال ولا يزوج حصر النساء ولا يشرب حصر الماء
فمن حصر جزئها لم يمت ذلك وهذا اذا حلف مطلقا فان
نوى ان يزوج جميع النساء او اذ اشرب جميع النساء لا يمت
بالمعصر كانه نوى في اللفظ ما كان حقيقه تعبد على قول
للعوام الحيات فاما الفرق بين قول الرجل في قول هذا
الفقر او وقت على الفقر او حصره من قوله هذا الفقر
للفقر الذي يمتد الى العشر والاروات خور ان يزوج في واحد
نكرات او على الجميع دون الزوج والجارى فاذا اسد هود

الوارثه وحاشا ان يخلوا بها فان لم يترك ذلك فان يزوجها
كلها مكره لا يخلو عن ذلك وان يزوجها اياها جميعا ان يزوجها
لفظ الجمع عمل على ظاهره وان يزوجها المدة او حوط لكونه على لفظ
والمعنى جميعا والمستند في ذلك ان يزوجها ما يشاء وان يزوجها
ما لا يمتد العشر والاروات ذكره في موضع متذكره في موضع
استدراج وعلى هذا اذا نوى في بيعه على اكل الذي يزوج على
وقر لها دخل فيها ايضا العلوى او حصر في الواجب والمسلمين وحاشا
كل من يزوجهم من نفسه ومن الاسلام او ان يزوجها على هذا الحصر
وقفت على المسلمين يعني في خلافه الشرع لا في خلافه
الاسلام والامان الذي في سمنه وهو لا يحق في الحاشا
والاقران للنساء والرجال الا ان يزوج حصره هذا حار دفع على
الاوقاف فبهم فاما من كسبه للاحلاف او عن يدها ما حراما كثيرا
فانه لا يكون مفسدا عليه فان تاب ورجع الى الامانة حار دفع
اليه عدها ولا فلا فاما ان يزوج على اكله وهم لا يحضون فاحسبوا
ان كان فيهم مفسدا فليس صحيح الوقف على من عاونه القربة فاما
على من لا يعلق القربة لا يبيع وهم الزنا والارباب والخصم
وكلهم هذا اذا كان مطلقا فاما ان يزوج على جماعه النساء
ولا يغشاهم معلومون معترضين فانه يكون صحيحا كانه اذا بعزله اليه
فيصح على من يزوجها فان لم يكن الزنا ولا الارباب معسر لا يصح
الوقف عليهم لفقر القربة وعلى هذا لو ان وقت على عشرة
من الزنا ولا يغشاهم الا يبيع فان يزوجهم معلوما اذا لم يكونوا متميزين
بمعرفة القربة فان قال وقت على كذا وكذا عشر من الزنا ولا يغشاهم
الاعساب فانه يصح كانه من لعبد المتاع منهم فاما اذا وقت على عشرة

من القصة مطلقا غير معين ليحل محل القصة ففقدنا من القصة
الوحدة وقد اورد في الكتاب ومن وجه شاملا هذا الفصل من
بعض اوراقه بعد اورد اولها ولو كانها فانه لا يثرب بها في اوقات
من القصة والغاري والعقير لفتقد ولقد اورد الجواد فانه من قريب
كان هو اوله وشاملا يثرب به الى الله تعالى كما حكم الله في اوله
عليه السلام وصنفه عن طائفة من اهل البيت قد جمع الغنى ولم يكن في نفسه
الذكر وقد اورد من يثرب من اهل البيت ما لم يستحقه هذا من
وهو من اوصافهم ويحدث كل ما في حاله وعلى هذا من
بذنه ولما قد ذكر الكثير ليعلم عندنا هو قولهم في قصصهم
عليه السلام وقد نذكر عظيم وعندنا كل ما في القصة قد ذكرنا
ولا نذكر في المشاهير وقد نذكر في بعض وقولنا في المشاهير
وهو قول الساجيد راجع الى احوالهم في انفسهم في شاعلي
مستقيم اما فيهم لا يصفون في الوقت ينصرف في الحسنة في
وهذا هو قول الساجيد فيكون احوالهم في المشاهير في
هست في راجع في وقت احوالهم في المشاهير في
وعلى من في السجود في القصة في الوقت ينصرف في المشاهير
شما حضرة في المشاهير في بعض اوقات في بعض اوقات
الكران في ذلك خاصة اذ كان في الخاضع اذ وقع في السجود
لا يهمل ولا يظن فيهم بل ينقلون في محول المشاهير في انفسهم
الا في مشاهيرهم وعلى احوالهم في مشاهيرهم في وقت احوالهم
في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
الستة من القصة في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم

فاضل بعضهم على بعض في القصة في وقت احوالهم في وقت احوالهم
كان ذلك في بعض اوقات في وقت احوالهم في وقت احوالهم
والفضل في بعض اوقات في وقت احوالهم في وقت احوالهم
الفضل في بعض اوقات في وقت احوالهم في وقت احوالهم
على احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
من احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
منهم فاما اذ لم يكن في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
في بعض اوقات في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
السلاطين والعنف في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
هاتين في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
على احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
توا فان لم يهملهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
قد رجع في اهل الخاضع في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
بالتوا في رجع في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
كل حال في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
ورجع في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
في الخاضع في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
اسم الساجد في الكتاب الا اذ كان في وقت احوالهم في وقت احوالهم
الست على سبيل السجود في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
الا عيان في الخاضع في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
الاربعين في بعض اوقات في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
الاربعين في بعض اوقات في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم
لكن في بعض اوقات في وقت احوالهم في وقت احوالهم في وقت احوالهم

ورق في القبر الا لو ان انا دخلت شيا كان هو مفسر كذا
ها هنا وذلك لان هذا هو كذا ان يفرق بين الخانات
دون غيرهم اللهم الا ان يجرى عرض الموكل حواله دفع
اهل الخانات بانه راض بذلك او لو ان انا دخلت شيا
ما علم من الفرق قال شئته لان انا اذا استأجره قال
العرفان ان انا من فرق بين الخانات من انا صاخر الخانات
وسرنا انا اول شئته ان شئته حاد ذلك للعلم اذا علم
والموكل ذلك العرف انا خطا انا العلم والا فلا يعرفه
فاما الفصل للعرض على البعض في الخانات في هذا الاور
لان في الخانات في الخانات معن بصر فانه في فرق بين
العشرة فانه في التشوية من كذا ها هنا في الوقف على اهل
الخانات فانه غير معلوم لان في شئته او شئته في الخانات
لا يكون من شئته اخر فيكون من كذا الوقف على من كذا ها هنا
وتعد اها فانه حاد بعض البعض على البعض كذا ها هنا
سواء في شئته ولا علم بامل في علم وعلى سائله
مسألة لو ان خا انا صاخر بدار على شئته او على طرف
المستأجر ليرى ذلك لان المستأجر لا يصدق على هذا المبدأ
لصحة ملك المستأجر فانه لا يصدق لان الملك انا صاخر من قبل الملك
من لا رضى من المستأجر حاد ولا يصدق الملك والمملك كذا ها هنا
والا حاد في شئته ها هنا او اذا اراد الوقف حاد وقد اشارت في العرف
قائما بانه في هذا الاضطراب وادى الوقف فانه لا يصدق كذا ها هنا
فصحة من رجل من شئته عليه من انا من انا وقف

من راضيه على الوقف في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
ومات من شئته وقفه في شئته من وقفه في شئته
المطابق عليه من الوقف في شئته من وقفه في شئته
فقدرة في ذلك الوقف في شئته من وقفه في شئته
على ساقط المطالب من وقفه في شئته من وقفه في شئته
من المطالب في الوقف في شئته من وقفه في شئته
وغضبا على انا ها هنا وقفه في شئته من وقفه في شئته
ماع وقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
الا اذا اراد ان ياب الدون في شئته من وقفه في شئته
الوقف في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
واحد كذا في الوقف في شئته من وقفه في شئته
من وقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
الوقف في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
ما لم يخصص عند الوقف في شئته من وقفه في شئته
والكفارات اي كفارة كذا الوقف في شئته من وقفه في شئته
لزمه كذا الوقف في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
ووقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
ولو هو انا وقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
لذلك انا وقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
كذا وقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
تقرر في انا وقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته
نصفه من انا وقفه في شئته من وقفه في شئته من وقفه في شئته

المعروف في علم الأصول في الموضع المذكور حتى على الصحيح والظاهر
 المحقق فيه على ما مضى من الحق بطور واضح في المذهب
 حاز لها الواقع الروحاني الساجد المحقق فيه في الحق وانما فيها
 الموقوف لم يبق من العلم بان العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 ولا يخرج احدا من انفسه كالحج المحقق فيه في سائر طوائفها
 ولا يخرج احدا من انفسه كالحج المحقق فيه في سائر طوائفها
 ولا يخرج احدا من انفسه كالحج المحقق فيه في سائر طوائفها
 في الذي في في الولد واحد في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 استقر كذا وفيما عليه وان اراد العتق في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 لا وفيه فلهذا ابطال الوضعية ولا يحتاج في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 وورثان الوضعية للورث لا في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 ما احاز واليه ذهب الفقهاء وعند محقق علمائهم جميعا وفيما
 عليه فان كانت الورثة كثيرة ويحد على علمائهم ان كان في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 واحد دون غيره ولغير الموقوف عليهم ابطال الوضعية على من وقف
 في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 كالموقوفين منهم على فرائض مستحقة وان لم يكن ابطال الوضعية
 كان في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 الوقف من اجله **مسألة** ولو اوصى رجل او وقف وهو يبر
 نسله ما لم ينعن علم الفقهاء وذهب مشايخ المالكية الى ان
 لرجل يمت ما لا يقر عند ربهما الى المثلث ولا يعلم على نقد
 ما ينعن انما يصح ما ينظر في استقرارهما بالموت وفي هذه المسألة
 نصف المثلث في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 المثلث وهاهنا من يبرع في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب

له وثمان مائة وثمانون سنة في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 ربحا نانا في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 صحت لانها شاع طارئة في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 اذا كان مضافا بحاله الوضعية في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 مما تقدم قوله ولا يخفى في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 يجب بقدر ما فائدة الموقوف في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 يكون بالموت فاذا كان في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 الموقوف كمالا من سائر فرائض الغنما وما حيز للعرض في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 له وكذلك هاهنا قلنا والقرن الذي يضمن الارض الموقوفة يكون
 لها الثمرة عند قدس الله روحه ومطل الوقفية وعدمه على علمائهم
 اذا وقف له على بعض اولاؤه ولم يحد في الباقي كان المثلث ووقفا
 على من وقف واللبان يكونان وقف على علمائهم كالموقوفين على فرائض
 الله على ما سنا في وقت من المستند في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب في العلم بان الحق لا يخرج هذا المذهب
 فتعبر الوصف حازره اذا كان الشاع طارئة لانه قال وله حظ من
 الوقف يكون لهما ذلك الحظ لا يكون لهما المثلثة على وجه الموقوفين
 وله من ارضها كما مضى **مسألة** ومن وقف ما لم ينعن
 عليه دون سائر فرائض ما ابطال الوقف لغيره في الغنما
 كما في المشرق ولو وقف ما استراد ابطال وقفه لحق السبق ولما يقول ان
 وقف الشاع لا يبرح في المشرق وبارق ما ذكرنا الحق لا يخرج هذا المذهب
 الى السباع في الوقف الا ان يكون له وقف في جميع ما في الارض

قوله ومن مرض مرضا فليأكل قوله كان ذلك ثابت وهذا
فيه على ما ذكرنا من السماع الطاري في منع من علم ما
سماه وعلى هذا العمل على ما ذكرنا ضرب منها نحو قول
الآخره كالتسام وذا الحب والطاعون وخوفاً والبا
عبر مخوف فكله حكم القبيح كالمريض والصبغ ووجه المراسل
والقرقر والفاح والسمات التي تخرج من واديها والبا
فانه غير مخوف كالمجانف وعلى المطر وجرها وشدة رطل
الفقها مستحله ولا بد من جوارحه على رجل او معلوما
في السبل ثم وقف ارضاً اخرى على هذه الارض حار الوقف
وتكون رجل المار مع رجل يرد مصر وقال في السبل الموقوف عليه
ولو وقف ارضاً على موضع وهو على الفقرا او غلته مصر وقد
للمهرج عند ذلك ولوطن الوقف والبا ان الموضع المشي
لمستن الفقرا لم يصح الحكم وصح الوقف كان الوقف على رجل يطرز له
علوي او قول على هذا العلوي صح وفقه عليه وان لم يكن الموقوف
عليه من العلويه قد لا يكون الوقف ارضي هذه علم نفسه وعلى
الفقرا بعد يكون علمها مصر وانه عمل الممنوع من المطالم والكرات
والنفذ قول داود وقف رجل دار على رجل او جعلها
للسبل فهو وقفاً اخرى على هذه الارض حار الوقف لان الفقرا
سعي بوقفهم وهذا المسئلة مسيبة على ان الوقف على الوقف يصح وعلى
الفقرا وهو من انظار العمارة الوقف والى الموقوف عليه انما هو

قوله ومن مرض مرضا فليأكل قوله كان ذلك ثابت وهذا
فيه على ما ذكرنا من السماع الطاري في منع من علم ما
سماه وعلى هذا العمل على ما ذكرنا ضرب منها نحو قول
الآخره كالتسام وذا الحب والطاعون وخوفاً والبا
عبر مخوف فكله حكم القبيح كالمريض والصبغ ووجه المراسل
والقرقر والفاح والسمات التي تخرج من واديها والبا
فانه غير مخوف كالمجانف وعلى المطر وجرها وشدة رطل
الفقها مستحله ولا بد من جوارحه على رجل او معلوما
في السبل ثم وقف ارضاً اخرى على هذه الارض حار الوقف
وتكون رجل المار مع رجل يرد مصر وقال في السبل الموقوف عليه
ولو وقف ارضاً على موضع وهو على الفقرا او غلته مصر وقد
للمهرج عند ذلك ولوطن الوقف والبا ان الموضع المشي
لمستن الفقرا لم يصح الحكم وصح الوقف كان الوقف على رجل يطرز له
علوي او قول على هذا العلوي صح وفقه عليه وان لم يكن الموقوف
عليه من العلويه قد لا يكون الوقف ارضي هذه علم نفسه وعلى
الفقرا بعد يكون علمها مصر وانه عمل الممنوع من المطالم والكرات
والنفذ قول داود وقف رجل دار على رجل او جعلها
للسبل فهو وقفاً اخرى على هذه الارض حار الوقف لان الفقرا
سعي بوقفهم وهذا المسئلة مسيبة على ان الوقف على الوقف يصح وعلى
الفقرا وهو من انظار العمارة الوقف والى الموقوف عليه انما هو

من الامرين ان كان في احد اهل قوله لا فرق عندكم في الدنيا ولا في الآخرة
والمستمع عليه من طائفة الوديع الى ان ينفذ المسموع عليه من طائفة الوديع
الى ان ينفذ المسموع عليه من طائفة الوديع الى ان ينفذ المسموع عليه من طائفة الوديع
هذا اذا وردت من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
لا فرق في المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
الفرق المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
فان قال الوديع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
الى ان ينفذ المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
لا فرق اذا كان من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
على ان ينفذ المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
عنت المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
في المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
فان المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
او كان من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
في المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
كان من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
في المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
وحيث يصرفه من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
في المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع
في المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع من غير من المسموع

[illegible]

مما يفرق بينه وبين الكفار وعلى غلبة الوفاق بدل على ما ذكرته من لغايب
 فلهذا المبرأة إذا كان شرط في الوقت الذي يفرق بينهما لأجل الإجماع
 والبرهان عن يقين محمد يكون قد أمكن في أحاديث كثيرة كما ذكرنا ذلك
 وأجدها ما لم يكن شرط ذلك كما ذكرنا في كتابنا في الصوم في بيان
 ومقتضى إذا لم يكن واجباً حاراً لم يكن الإجماع في شأنه وسائر الأدوار
 يجوز في الساعات والسنن والسنن في الأوقات والسنن في الأوقات
 فإن بعد الإجماع لا يكون حراً ما لم يكن شرطاً في الأوقات كما ذكرنا
 وما ذكرنا أن لو كان حراً في الأوقات كان ذلك كالمعروف
 بدل على ما ذكرته في كتابنا في الصوم في بيان ومقتضى إذا لم يكن
 واجباً حاراً لم يكن الإجماع في شأنه وسائر الأدوار
 يجوز في الساعات والسنن والسنن في الأوقات والسنن في الأوقات
 فإن بعد الإجماع لا يكون حراً ما لم يكن شرطاً في الأوقات كما ذكرنا
 وما ذكرنا أن لو كان حراً في الأوقات كان ذلك كالمعروف

على حاله الإخراج حاراً وأما في غير المبرأة من الملوحة
فصل في الوقف المشروط
 وأما وقت هذه الأرض على ما ذكرنا في كتابنا في الوقف المشروط
 ويشترط له ما لا بد من وقوعه في الأوقات والسنن في الأوقات
 وفيه رجل يعرض له وقفاً لمطالعته في وقت من أوقاتها على أن لا يطرأ
 يكون عليه بالمدى ما تصح الوقف ويتراد منه عدي من سنين ولا يطرأ
 المتعلق بالمدى ما تصح الوقف ويتراد منه عدي من سنين ولا يطرأ
 العلوية والحق هذه قولنا وإذا كان وقف زاعماً إلى الأبد فهو هذا
 وذكرنا مشروحاتها بقدر قولنا ولا يطرأ الوقف إلى ما تصح الوقف
 أخوة في الملوحة إذا ما كان يكون قد وقع في حال احتياجه أو حال مرضه فإن
 كان في حال صحته فلا معنى للوارث لما راعى في صرف المستوفى من حال صحته
 يكون حاراً صحياً على وجه استلزامه للوارث المنازع والمفقود المصحح واليه
 ونحوها فإن كان في حال المرض المحقق من حاله إلا أن يطرأ له لا يطرأ الموت
 وتكون من جميع المال ثم من بعده هذا إذا كان الورثة كلهم على قدره فان
 هاهنا المنازع والمنازع في المال الحار حتى يحل له من اليد ما حقه
 على ما مضى في كتابنا في الوقف المشروط وهو القسم على ما مضى في كتابنا في الوقف المشروط
 الرطل على وجه ما ذكرنا في كتابنا في الوقف المشروط وهو القسم على ما مضى في كتابنا في الوقف المشروط
 شرطاً به ما يكون قربة أو صدقة ولا يطرأ هذا إلا قبل من أجل المصلحة
 أو بعد وقت على وجه ما ذكرنا في كتابنا في الوقف المشروط وهو القسم على ما مضى في كتابنا في الوقف المشروط
 من بعد وقت وجه الوقف وأما ذلك لو كان وقتاً على وجه ما ذكرنا في كتابنا في الوقف المشروط وهو القسم على ما مضى في كتابنا في الوقف المشروط

فصل في الوقف المشروط

[illegible]

فان وقف على ملكه اذ لم ولد في حال حياته لم يمت الوارث ولا المانع
لادام جوا بعد وفاته تصرف الى المصالح عند قل من اسر زوجته وحسنه
عليه السلام مما الى ورثة بعده لما يصح بها تقدم فاما بعد الوارث
بعق العبد الذي وقف عليه في حياته او مات الوارث عصف ام الوارث
موت ف ان الناصر بعق اذ ولد له من افع تصرف اليها لا ح المدة الوارث
للموثر عليه الا لا الوارث شيئا واسفل بطريق السابرة الى الوارث لا يملك
العبد وما لا يملك له الا اذا مات الوارث في العبد صار له الا لا الوارث شيئا
فمقتل المانع اليه بطريق الاصل اذا كان الوارث له حلق الشرط جوا ان يملك
هذا الشيء ولا يملك اذ لم في هذا البلد في هذه المستحقة فاذا اخرج
الموثر عليه عن ذلك الموضع تصرف المانع الى المصالح لم يولد عدا الموثر
عليه الا في البلد الى هذه المستحقة بعد وليل المانع ما انما كان
فك يملكها ما تكون من له المعلق الشرط على هذه الوحدة ولا يملك
ان الوارث العبد ولا يملك لا يملك ولا يصح ما يعلق الموثر الى ان الموقوف
عليه اذ كان مستحقا يعلق به القربة فاذا بعق الوارث لاجل عدا الوارث
اهل الوارث في الموضع اذ لم يملكها فاذا اخرج صار له الا لا الوارث شيئا
الوارث لحاز الموضع بعق الموثر لكونه الوارث على حاز له او اذ ولد له فانه لما
لم يولد حاز الوارث في الموضع اذ لم يملكها فاذا اخرج صار له الا لا الوارث شيئا
نفسه بعد وفاته لم يمت الوارث في الموضع لكونه الوارث في الموضع
للموثر عليه في حوزة حياته يكون المانع ذلك في الموضع اذ لم يملكها
للموثر عليه في حوزة حياته يكون المانع ذلك في الموضع اذ لم يملكها
كالوارث على ارضه في الموضع ومن لا عازرة له فانه في الموضع لوارث فصار
كالوارث على ارضه في الموضع ومن لا عازرة له فانه في الموضع لوارث فصار

[illegible]

وارضاء لان المنافع لهم دون الربوبية والرقبة لا يستلزم فتحناج
 الى اللوازم بل ينصرف فيها كخلاف اموال العتاق ولما علم انه لا يحتاج
 الا الى التوجه الى الاول في كونه محسنا بعد عن المنافع اخرى وصار
 ملصقا بهم كونه لا ملاك ولا مال ولا كان عليه من افعال مضيقا فاعلم
 بعض حقا وبوجهين انهم لم ينفذوا كالكليات ولا في تشاريعها من
 وهكذا فيكون في كمال الوفاء في حاله فيكون هو مستحقا له
 ولو حقا بل في كمال انصرف الى الاول ليرفع ذلك به عن الشر ويكون
 ارضا له في كماله في كماله الذي لا بد اعلم **مسئله** ولا اذ وف
 ارضا على العتاق اسلم بل يجوز علمنا انصرفه في كماله على المطاير
 لم يصح في العتاق ان يتوجه بها من ارضه الى كماله في كماله الذي
 يخرج من مطالبه في كماله من كماله او من كماله في كماله في كماله
 اخرى في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 مع هذا الشرط وقد مضى ذلك ايضا في كماله في كماله في كماله
 في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 لما علم من المطاير او كانت ارضا في كماله في كماله في كماله في كماله
 المطاير او كانت ارضا في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 ما او على موله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 ايضا **مسئله** ولو مال رجل وقت جميعه ملا على الفسوخ
 عن مطاله عني وبلغ الى ان يرضى من علمنا قد راحة في كماله في كماله
 ما قد تروى وتلك في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 ارضا في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

فضل في ذكر المشاهدة

[illegible]

فلو ان حملنا مني ذاك داره ولو جعل طريقا الى السارعة واذ اقلنا
ان لا يصير سجدا فلو وقف واقف عليه ارجح الوصف وما وجد في الارض
ولا صير مني استمنا لا يصير للارض سجدا ولو جعل رجل ارضا له سجدا
ثم اخذ منها على قواعده ووضعها في بيت لا يرضو عنه سجدا
فقال اقرب ان يكون سجدا فقله ولو ان رجلا مني ذاك داره الى اخره
وذلك في القربة فيه ما يكثر الخلل فيه والخروج منه غير ارجح
فاذا كان عليه سجدا فكل الوضوء عليه الا ان يكون سجدا
فاذا لم يكن سجدا فكل الوضوء عليه لانه معلق به القربة فكل
كل الوضوء على المباح لانه لا يبيع في سجدا ولا حال
انما اذا وقف على الوضوء في عرف مساو به المصالح فصار حاله
ووقت وسكن لا يبيع في سجدا لانه وان كان ذلك الا ان القربة شرط
لصحة ذلك لا ترى انما اذا وقف على المباح او على البيع والكناس
لانه قد اوفى بقربة داره من سجدا في المباح الوضوء في عرف
سماو به المصالح فلا معنى للافصال لانه من جهة المباح الكمال
في هذا الباب اذا احتج بعرض المسمى في ذاك وما عليه عادلا
الى اربعة الاجر فما هي **مسألة** ورواها رجل سجدا على طريق
او جعل مثله حائوا او اعلم مني ذاك فاقرب عندي ان لا يصير سجدا
اذا لم يكن للرجل سجدا واذ ارجح رجل عرضه الى رجل وقال
سجدا لا يظهر ان العرضه يصير مني ذاك لانه خزان يكون
الرجل انما هو موضع الضم فيه ورواها في المسألة سجدا عاده لخصاله

المذهب عنه تدبر الله زوجة لوجه الشغل مستحدا دور العلو
 صحيح ونوم ترغ العلو لوجه العلو مستحدا دور العلو مستحدا دور
 واحد منها مستحدا وعند الشغل فانه لا يكون واحد منها مستحدا دور
 العلو او العلو دور الشغل فانه لا يكون واحد منها مستحدا دور
 مستحدا اذا جعلها مستحدا وعند الشغل فانه لا يكون واحد منها مستحدا دور
 لصبره هذا ايضا مستحدا وعند الشغل فانه لا يكون واحد منها مستحدا دور
 دور الشغل والقرار لا يكون واحد منها مستحدا دور الشغل والقرار لا يكون واحد منها مستحدا دور
 ارض مستحدا او مستحدا يكون مستحدا دور الشغل والقرار لا يكون واحد منها مستحدا دور
 بالله ولا ينداد جعل السفلى مستحدا كان القرار مستحدا دور الشغل والقرار لا يكون واحد منها مستحدا دور
 والمباستحدا ونوم ترغ العلو مستحدا يكون قد استعدهم هو المستحدا دور
 عند ولا مستحدا فانه لا يجوز مع اقرار المستحدا بالاعادة كذلك
 هما والوحد فانه لا مستحدا لا يجوز قوله صلى الله عليه وسلم
 على عنه عن السوكة وقوله ليس يدعى المستحدا لان المستحدا والوحد
 في الوقت بلع من محنة فلا يمنع من المستحدا دور الشغل والقرار لا يكون واحد منها مستحدا دور
 اسمها قوله وان مستحدا على طريق ان اجرة المراءى اذا
 ما من غير اول مام والمحاكم فان كانا دور الشغل والقرار لا يكون واحد منها مستحدا دور
 وانما البحث لا يردى الى العسر والميسر وكان شقة عند
 الما من جاز وصبر مستحدا لان المظن يكون لمصلحة المصالح
 فذكره المستحدا والمحاكم وفذلك لو كانت ارضه للقبض الحاربان
 له انما وقد نص المصنف عليه ما في احوال الموات اذا ما مستحدا دور
 مستحدا لادى مستحدا او مستحدا دور الما حار الى اجرة عند

حكم ان شغل حكم الطريق بعض الوجوه والى ما ذكره من ما ذكره
 وقد استدلوا في مستحدا فاد اخرونه لغيره فيكون مستحدا دور
 مصلح في الناس اليه لم يكن الناس منع من اخرونه لغيره فيكون مستحدا دور
 منع من مستحدا لطلوع الحاربان ولكوا كان الناس ولا يفي لمحاكم
 ابطال في المراءى المضاعف كما لم يمنع الوفاء من الناس اذا
 ترك مستحدا مستحدا لا يراعى موت ولا يراعى عليه وذلك في الشغل
 منع لمصلحة المستحدا فاد اخرونه لغيره فيكون مستحدا دور
 كاند لا يمنع من الناس اذا لم يمنع مستحدا دور الشغل والمستحدا دور
 للمحاكم المستحدا لغيره اذا لم يمنع مستحدا دور الشغل والمستحدا دور
 او ابرار مستحدا لغيره فيكون مستحدا دور الشغل والمستحدا دور
 وكذلك في المصنف وفيه اذا لم يمنع مستحدا دور الشغل والمستحدا دور
 كذلك هما وقوله ليس للناس منع من المصنف اخرونه
 طاهر انه لا يحتاج الى اذن الحاكم والمصنف لا يحتاج الى اذن الحاكم
 في الاستدلال او ما شغل مستحدا من المصنف ولكن لمحاكم اذا شغل احد
 واراد حاربان الصب لانه لا يحتاج اليه كما قاله المصنف والمراءى اذا
 وعاد ذلك حاربان طاهرانه يجوز له ذلك فاما على قوله لغيره فيكون مستحدا دور
 الى اذن الحاكم والمصنف وهو لا حوط على ما مستحدا دور الشغل والمستحدا دور
 انه مستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل
 علمها ما اراد على منع مستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل
 فان منع حاربان المستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل
 مستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل والمستحدا دور الشغل



ووسطه من عريضة اخرى هذا ما ذكره ارجحنا فالتفصيل ان مصر
التي هي عريضة زرا لا يقع من سراج المستخرج للدرج المسمى
او كان من الدار من الكذب من ريد من تلك التوصل الى مصر في العتقة
والعريضة والفاشروا اخيرا في الدار المستخرج منها الدار
الوارث ان ريد في ريد كحربة فاما ان اراد ان اوصاف من مصر في
الخط فقط فتمل حواره ايضا لان ريد في الباب انه سراج فشا به
لا كما والشرب والخلوة في حورها وحمل ان لا يكون له من شيا عمل
النساء المسلحة المحض فشا به الخطاطة والورقة في شجرة فانه يكره
فان ريد ريد ريد ولا يكره وانما اعلمه قال ايضا ان ريد ريد ريد
انه حب اطفا السراج عند اخروج من المستخرج مع ان انما يكون اذا كان
الخط فشا من ريد ريد ريد فانه حب اطفا السراج عند اخروج فاما
في الوضبة او الفذ انما يكون ان ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
احد فاصبر العريضة العريضة فانه يكره ذلك فريد وصدة على
نزل المليون والوراضة وبهذه تلك الدار وتنفذ من السراج من الدراج الى الف
وذلك معلوم في العريضة انما يكره وانما اعلمه **هـ** كوله والمخ
اذا خرج السيل ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
ان يكون مصر فاشد من ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
فارض وقت ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
وهو انما في ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
محب ان يكون ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
كما ان ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
ان ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد

وقال ايضا لو خرجت من مصر فاشد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
ان ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
كما قاله ان ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
به اذا ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
في وقت ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
الاول في ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
الى المصالح ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
او الى ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
وكون ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
المستخرج او ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
انه حار ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
ذهب الراد الاصل ان ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
عما ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
كما ذكرناه في ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
في حفظ الغلة حتى تصير ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
محب ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
ان ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
في ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
الاحاطة ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
الذي ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
مع ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد
في ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد

صحح او حتم ان يقال ان لا لزوم لافقه لما مضى لا محرم وقع وبه محام
كقول المزايا اذ صار موقفاً وروح الامراء من كان ههنا ووكنت الامراء
ولا يمتدحوا بعد الشكاح طهر المولى في مكان في رب فان الشكاح
الذي وقع في تلك الجائز صحى وكذا في الصوم. **مسألة** ما اذا اوطر
لعلة لا يرحم واليهما لم يفرغ عن الصوم راى شيئا من ذلك ولا مكث
لصوم متابعاً فانه لا لزوم القضاء وكذلك في اقسام الكفارة فمقد
على الحق اولى على المال لا لزوم اعادة ما مضى وانما في الامثال ذلك
ونما يترجمه كذا وكذا في هذه الامور لا يفي في كمال المبررات
فاذا انقطع صرنا في الوقت واذا صرنا في العلة الى الجنائز يطلع الصر
ما من الواويف او رتبة يكون الحلال في احصاء يطبقون احكام الاجماع
فان جعل من غير اذن الواويف او رتبة فهو في الامور ان كان الوقت على
معنى فانه من اوضاعه وتكون الواويف ان يفعل باذن الواويف والآخر
لكن لا يحد بالاجماع فاما مع شراعتهم في امور الاحكام الحاله لانه من
الجماع الى المعشرات **مسألة** ما اذا لم يصرح في الشكاح سماع وصوت
وبعد حصر لا يحد حالها فاما في اقسامها من جنس الشكاح سماع وصوت
عمارة اذا لم يكن مشتهراً وخفف فسادها كما لو كان في شايه رجب
ولا يمتنع عمارته على ما هو عليه بقصر وبيع لرجب وصوت عمارته
الحشب وعمره ولو حرت مسجد وحضر موضوعه عند بعض المارة
ولا يستل عماره شايه ولا يرحى وخشنة مستاد الحصر حاز ثقلها الى
مسجد حاز ولو حرت مسجد حتى رتب اصدار وما كان وقفاً
فانه عند محمد بن الحسن بطل مثل هذا الوقت والى يوسف
نظروا واصحابنا جعلونه لورثة الواويف اذ لم يكن الواويف

ولذلك في مسجد ووقف عليه او واف شرعاً بحقيقة عرصة المسجد
بطلت عمارته والوقوف وكان ملكاً لما كان لا يحد من احد
في لونهما **مسألة** ما اذا اطلق ارض من ارضه من مسجد فاشترى
لها ما اطلق من ارضه رجل ما على مسجد حاز حرمه على منصور اعدار
وقلح **مسألة** ما اذا اطلق ارضه من المسجد في الوقت الى ذلك حاز
المسجد في ارضه وقد لا يغير ارضه اذ لا يستغنى عنه المسجد اذ
قوله ولا يغير مسجد حاز ولا يترجى عمارته وفيه حصر لا يحد حالها
والظاهر في حق المسجد في ارضه والآخره والآخره اذ حازت
العمارة وفي حق المسجد في حصر الحصر ورجحوا صرنا
الى عمارته فان لم يكن عمارته واعادته الى حاله لا يحد في هذا القدر
من المسجد مع وجود من الفساد ولا ضاع سطران كان وضعها
وسقطها رجل حال الواويف فله الى عمارته من المستاجر وكذلك
المسجد في ذلك لان العرض هو الصلاة والملاوه علمها في ذلك المسجد فاذا
لم يكن في ذلك المسجد حار وصوت في عمارته من المساجد لهما
هذا المعنى وهو يترجم الواويف والمرص ولو كان مستر من غلها او واف
المسجد حاز ارضها فلهما في عمارته من المستاجر فاذا كانت الحاز
ولا يترجى عمارته شرعاً فان كان من عمارته شرعاً لحيث لا
يستل حصره لو وصفت وتباع ولحفظ الممر حاز حصرها لحيث لا
صرنا الحق الى المستحق ففعل بها ما هو الاصل ولا يحد في سماع
ولحفظ الممر لحيث لا يحد في المسجد كما يحد في الواويف
اذ اتم القوارحان لم يحد في حاز حصرها الى المستاجر والى حاز

المستأجر الا لو قاف والحصر كحماض وهذله كان
شاية احترق اربان مصرف المتأجر المصالح اذا لم يرد احد من الا
مع وحظ من حصة مصرف الباقان اربان مصرف المتأجر كان
من الحصة لهما من الاجزاء او من المتأجر وكان من الحصة لهما
من الحصة لهما اذا كانا معهما فلو كانا معهما فلو كانا معهما
الحصة او اربان الذي يدخل في الاعادة وما لا يدخل في الحصة ماله
لا من قال المتأجر فحسبه حصة على بعض الوجوه اذا كان له اربان
الحال هذه قال الشيخ لا استأجره لغيره فحسبه لغيره ولا حصة
فحسبه لغيره المأجر ماله على الحصة او اربان على الطرقات
اذا لم يرد ذلك الا اربان الحصة والفرق بينه وبين المتأجر
ومعروفه قال ايضا من اربان حصة المتأجر فحسبه لغيره
على القيمة ويدفع الى المتأجر ان المتأجر لو مضى منه فحسبه لغيره
المصرف ايضا من الحصة ذلك قال ايضا من اربان حصة
فان يدفع منه الى المتأجر مصرف الحصة المتأجر لغيره
كان او غير ذلك او غير ذلك وهو لا يخرج من الواجب عليه
القيمة ان كان من حصة او اربان الحصة او اربان الحصة او اربان
المتأجر لغيره على حصة له ولو ان حصة المتأجر لغيره
فانما هو اربان الحصة وخارج عن حصة وان لم يرد حصة المتأجر
شبه العمارات المأجورة ولو اربان حصة المتأجر لغيره على حصة
لغيره لغيره فانه قد فعل الاستبراء قول ولو اربان حصة المتأجر
الفرق بينه وبين حصة المتأجر لغيره فانه قد فعل الاستبراء قول
فانما هو اربان حصة المتأجر لغيره فانه قد فعل الاستبراء قول

[illegible]

المسجد ولله ان يجمع له العارضة قال القاضى ابو مضر ابو
 محمد بن طبرستان لا يجمع بين ما يندحور ذلك في دفع الفقه في العارضة
 المسجد بل عارضة المسجد يكون الصلوات ولا يجمع بين ما يندحور ذلك في دفع الفقه في العارضة
 المساجد اذ كانت في المسجد فهو وان يكون للناس حصة في الحضور
 في اقامه العارضة ولا يندحور ذلك في دفع الفقه في العارضة
 في دفع الزمان والفقير يكون الناس في الصلاة للصلوة في بعض الحضور
 هناك فلا يجمع بين ما يندحور ذلك في دفع الفقه في العارضة
 عارضة المسجد كما يجوز صحتها في بعض الحضور في الصلاة
 وبنو المروزي في اعيانها غير مساحدين في بعض الحضور في الصلاة
 لا يجوز اقامه الصلوة في العارضة في بعض الحضور في الصلاة
 عند الوقوف ما يجوز دفعه في العارضة في بعض الحضور في الصلاة
 والكتاب والكل لا يصح في بعضها في بعض الحضور في الصلاة
 في اعيانها ولا يجوز في بعضها في بعض الحضور في الصلاة
 اذ ان في صلاحها في المسجد وهذا ما جازوا الا في العارضة
 الفاضل بن مضر بن ابي داود وكله الميراث في العارضة في بعض الحضور في الصلاة
 الوقوف في بعض العارضة في المسجد في بعض الحضور في الصلاة
 في العارضة في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 ان يكون على حصة المسجد في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 على حصة المسجد في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 وعلمه من المسجد في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 المستفيضة في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 وكان على بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة

وان لم يكن في المسجد في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 وان لم يكن في المسجد في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 فان لم يكن في المسجد في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 فان لم يكن في المسجد في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة

فصل في بولي الاوقاف مسئلة
 ودعا في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 صح كذا في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 وقد اشبه في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 والاولى في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 المسجد للمساكين في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 والبطون في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 والماله ان يكون في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 للوقار امام اذا لم يبق من ماله اذ في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 لقرن امام في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 بالاحكام ما يتعلق في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 للفضاء في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 من الفضل ولو نصب للفضاء والوضاء والاولى في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 الخلف في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 عن عدم في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 ما يتم في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 على ان في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة
 سائر في بعض الحضور في الصلاة في بعض الحضور في الصلاة

فاقول: نعم، وليشهر به عواما طائفة من المرمين، ولما لا يفتقر الجمع
 لوامدة اليد، وهو الحصة للروام، واربعة أشهر، ولا يرد واحد للمسلم
 وقد صرح محمد بن يحيى رضي الله عنه ان للضب حكما لا يملكه الوكيل، كما ذكر
 المودائبة، ومثله ذكره العائش الحنفية، والشيخ ابو عبد الله
 رضي الله عنه، كما ذكره المودائبة على اصل حديثه، حتى ولو
 التفاضل بين عزمي الماض عنها، صحيح ان صاحبها في مال الغنم
 وحسب الماصر على ملكه، وسائر فضل الماصر على غيره، وهو الى
 بطان ان يضرب وان لا يحكم له الا بحاجات الوكيل، ومثله ذكره الشافعي
 وسنن ربه، حتى لا يستأجره، وسماه ابو عبد الله الماصر، ولم يسمه على طائفة
 الى بكره، ويبرهان قلنا العياض لا تستأجر، وقد كمالنا في حديثه، علمنا
 ان عقد المصايل اذا تروى به للكل، ولا يملكه، وامامهم باطله ايضا
 كان له وامامه المالكين للضر من اليد، وعلى درسته، لا يملكه، واحتيا
 التمسك به، ولا يملكه، وامامه حاكم السوء، كما ان الله علمنا ان لا يملكه
 للضر، فكذلك الامام، وهذا ما في حديثه، لم يبرهن على ما في خبرنا
 كان لهم الاخر، انما يملك احصاء الخلق، لا يملك له الا احصاء
 وايضا ولا يملك السوء، ولا يملك كل واحد منهم من احصاء الضرب، فاذا كان
 من اليد، على فكره، انما انما للضب، على ارضي له، ابطال الضر
 واعاد امر المؤمنين على علمه، ولا يملك له الا يجوز فاحاب المودائبة، ومثله
 وفيه الا احصاء عوامه، وعقد في الامنة، ولو لم يكن وعيهم وعيهم
 ابطال المصايل، راجع الى العقد، ان العقد قد سمي صحيح موجب، انما
 كسائر العقد، ومن البيع والكمية، وهو ما لا يملكه، وانما يوجب له ما ذكره، ولا

لو حذر الناس من إيمانهم على عبية السلم وقد كان لهم عليه ظلال
والإمعة وعليه كذا العقد كالسع والنكاح وخوها فان السع
وضع كالأية للملك ولكن شرط أن يكون مصافا له بخلافه وهو الملك
المع في ضيقه لا حقا ومنه لا بعد الملك في الخلق في العقد وليس ذلك
الذي في الضيق وعليه وقد كان النكاح إذا اصف إلى الإحياء بعد
الحال إذا حيزت سبيلها وإذا اصف إلى المحرم والمعدة لا بعد
الحال الخلقية في عقد وعليه كذلك فإنها وإذا كان إختلاف الصالحين
وعقد الخسيسة ليستأمن من ذلك على أنهم غفروا وشعروا ذلك من رسول
الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا محال للعقل والأحكام في حال تكون العلم
في ذلك من الأمور من شئ الله لأن الصالحين إذا عمل شيئا أو قال شيئا أو أفعال
لأولئك وفيه خبر ما سمع وعلم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم والركم
في غيره من المسائل بل على ما ذكرنا من أن الرب له في ألعاب الآخرة والولاية
قوله يعلم فإنه عز وجل من علمه وكما من أهلها وإذا كان قول الله من
يوجب العلم بالفاضل على وجه التكرار كما في الخبر الصادق في الفاضل
لأن حكم الحاكم يلزم تغير اختيار الحق وحكم غيره الحاكم لا يملك
بالتراضي فإذا استأن القول بالبر والبر في الضامن والعصم الممدعي
والمدعي عليه كبر في ألعاب الولاية الحكم والبراء عليها لا يكون القول
الخسيسة أو أخرى في الفاضل هو مضار الله وعندي فما قلته
المؤمنين في ذلك على أصل حكمي عليه السلام وليس كونه خرج من
قول كبر الله من أول المحضر عتلا فانه عبد الزمان إلى آخر ما ذكر
فما لم يذكر من ذلك حكم علي بن أبي طالب أو غيره من علم الله إقامه

الخبر بحضور الجسد وانما كان بحضور الروح واما وجوبه في الصلاة على
الارض او لان قول يحيى عليه السلام وان ذكرتم علي بن ابي طالب في الصلاة
جاءكم الله على النضج عليه السلام ما فانه يحيى عليه السلام وان كان صراطا
في السجادة هلست بشرطه ان قرار على الزنا والفسق وان كنت ما ذكرنا
وعند المولود باليد اذا لم يكن في الرمان عام ولا حاكم فانه يصح الصلاة
والموتى الموقوف والمساكين والمساكين والمساكين والمساكين والمساكين
بصرى الزكاة ولو دوى الى القرب اموالهم على ما فيها فاما على امر
بمع والتمس بالنصر عليهم لكانت في بعض النسخ التوبة في كل توبة وكل
توبة ان يقول بالنصر في اموالهم على ما في النسخ في ذلك معنا
ومثله ولا محمد بن الحسن حتى قال عند عرض الشايع لولم يعلم الله
لم يكونوا ومما ان كان في كل موضع وفيه واحد يصح لذلك فان كانوا اكثر
فعلى الشايع كالصلاة على الخنزير ولو كان والجهاد ولو بها
للا بد من ذلك في الحرب اموالهم على مثل القتل وكثر المولود باليد
وقت ولكن لا بد من ذلك في الحرب اموالهم على مثل القتل وكثر المولود باليد
وكانت في الحرب اموالهم على مثل القتل وكثر المولود باليد
الحرب باليد في عقد الجسد السائر واليه ذهب العلماء وكل ما كان
فيه احوط وهو الجسد لا بد من ذلك في الحرب اموالهم على مثل القتل وكثر المولود باليد
ختمه الوعد به وعد الزم من عرف وعمر الخطاب واشهد بنصر
ونشيت من سعد وسالم بن حذيفة ونحوهم وعمر بن الخطاب
بالباب والبيع وعمر بن الخطاب بن عقبة بن ابي طالب فاشاء على ان
فعلوا في الجاهلية في محشر واحد للصب فاشاء على عقبة بن

وكانوا باليد في محشر واحد لان ابا بكر في الشرع لعقد الجسد واما
الرحمة ونحوها فان قالوا باليد والاحياء ان لا يكون الا واحد من الجسد
على طريق احسان ولا تملك اذا احدثت عملنا الجاهل من كانت
او لا ترى انما اقبلوا وصلوا للجاهل على الفردي فضلا لغيره وعلموا
ان الصلوة على الجاهل حال الضرر في الجماعة على نهي واحد ليس بها
بمع رابلا في وقت يستحق زيادة الثواب فاصلى للبدن عليه وان
صلوا الجماعة على صلاه الفردي يضع وعشرين رجلا
اسال الله في ذلك ولا حاد من اجل الله والامة لا يكون في حقه على الاكثر
فاذا احدثت في ذلك هاهنا وتداول عليه في كل موضع حتى على
الضلالة **فصل** في كفريات اصحابنا في اربعة احوال احاديث
لص سادس فانه نهي وغر حرام من قول يحيى عليه السلام ان الموكال حرامه
في ذلك نهي واخبر به ايضا واحديثه ان السيد الهادي الحسيني
لكل من سئل كيف ذلك قال اياه الله لا ولي عندك الا يصح ذلك واما
المصير شرط وان فها خروجه من قول يحيى عليه السلام ان الموكال حرام
لذلك احديث الشافعي لا خروجه من قول يحيى عليه السلام ان الموكال حرام
في السجادة على الشهادة على الشهادة او اذا كان شاهد لا يصل واحد
لشهادته عند لا يصح وكذلك في النضج لو كان حاضرا في البك او احد
الساهدين الا في عقد البك من غير حضورهما لا يصح وكذلك في التوكيل في
القضاء والحمد وعمر فان لم لا يجوز ذلك ان يحيى عليه السلام قال في التوكال
حاضر في كل شيء وفي بعض ايضا اذهب في الاشياء لا يصح التوكال في قولنا ذكره بعض
اصحابنا في النضج لا يصح ذلك وقد روى عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله

القول عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
على ما دللناه وبطريقه ليس وليس عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
الاستدلال في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
الحجة في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
ايضا لم يزل كما حكمه للبلد مع وجود المبدأ في هذا الموضع من الموضعين
وقد صحح كالتحاج الزايع بكونه المراد في هذا الموضع من الموضعين
ثم حضر في وقت بعد اسفل النكاح في هذا الموضع من الموضعين
الطول الاخر وهو قد عرف عليه اسفل النكاح في هذا الموضع من الموضعين
هناها وليس عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
نظر في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
يكون قوله وقت مثل ما قاله المولى في هذا الموضع من الموضعين
لقد وقف في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
ذلك القاضي وسلمها الى اعيان المستلمين في هذا الموضع من الموضعين
لما لم يزل في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
وسلم ذلك القاضي حاز فان لم يكن في الوقت لم يزل في هذا الموضع من الموضعين
من المستلمين حاز ايضا فالليضاء ليس ان سلم الى القاضي لم يزل في هذا الموضع من الموضعين
اما اذا سلم الى المولى المستلم في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
وسلم القاضي في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
ان يوزع كما يجوز للقاضي في كل مورد في هذا الموضع من الموضعين
والبيد حصة ليدل على القاضي في هذا الموضع من الموضعين
او اقله في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين

ولكن يجوز له ذلك على الحد الذي يكون المنصوب من القاضي على
حتمية الوجود وليس عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
لجوز في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
الذي يكون في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
وجده في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
حمله في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
او متوليه في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
وكان في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
ان يزل في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
والعبد في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
العزل في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
ولا يمكن في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
لعمري وان لم يكن في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
كل واحد في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
لقد عرف على شيفاء الحق في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
احسن على حاز في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
واهي في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
لعمري في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
ولا يمكن في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
ان يزل في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين
لعمري في هذا الموضع من الموضعين عليه السلام في هذا الموضع من الموضعين

ان حكمه موضع لم يزل فيه ولا امام ان اخذ القدر المالح وحده فيها
 احكامه وبصرته ولا يحتاج الى ان يمتنع عنه وفيه اليد وقد سائر
 العقاب وتلا السطلة كما يجوز للامام ان يرفع غيره ولا يمتنع في الموضع
 الذي لا يمتنع فيه ولا يمتنع في الموضع الذي يمتنع فيه والمنتهى
 منبه على اصل الموضع للامام ولا يمتنع عليه من مقرر على موضعه
 دون موضع لهذا عند الموضع لا داوود في الزمان والسنين في زمانه
 فالتأخر في الحد اذا امكن للامام امام الحد سواء كان في ولايته او لم يكن
 فان وقع في غير مذهب لم يزل له امام بعد ذلك لم يزل له امام الحد
 على اصل حكمه على ذلك لا داوود في الزمان والسنين في زمانه ولا يمتنع
 له امام الحد متى استولى عليه ولكنه اذا وقع في غير مذهب لم يزل له
 لم يزل له امام الحد وهو المولى له ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه امام
 في زمانه سواء كان في مذهب ام لا وله في الحد سواء كان في مذهب ام لا
 واحد لم يزل له ولا يمتنع عليه في غير موضعه لم يزل له في العمل معنى
مسئله ولو كانت الامور في كمال الغضا ولا يات لها وقت في العمل
 وانما تكون للوقت لا فعل الوقت للبدن والوقت للوقت في موضع الوقت
 ورثته وضربا غلته في مصر فما لا يقر في مصر المصير في الزمان
 به ولو احدث في مصر فما لا يقر في مصر المصير في الزمان والوقت
 لست له ان يتولى امره وفي لا يقر في مصر المصير في الزمان والوقت
 وانما يمتنع ان لا يلازمه في كمال الغضا ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه امام
 في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 است لئلا يلازمه في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 شأنه في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر

سحق لا حرج في المسألة است له الزمان والوقت في مصر في مصر في مصر في مصر
 ولما في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 فاما روث لم يزل في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 هذا الموضع في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 عن حال الغرض في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 على قول المولى له في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 والناس في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 فاما روث في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 فانه يكون حازوا ولا يكون ضامنا لا هو ولا من له منه وهكذا القول في
 اوقاف المساهمة والفرق وهو في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 الصلاح في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 اذا وقع في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 المحل في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 رجلا على اوقاف في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 باعتبار زوال ولا يمتنع عليه في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 فيه بعد وهكذا في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 واليه ذهب اكثر الحنفية وذكر ابو العباس الحنفية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 انهم يعتبرون بوقت المولى ومثله حكم عن قاضي القضاة في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 وجه له في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 كان المولى في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 بطلان في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 على ولا يمتنع عليه في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر
 ثم مات في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر

في مصر

في الحققة ما كان ذلك مما هاهنا المستلزم هاهنا غير ان المولى يعنى
هذا الذي يقتضيه ما ذكرناه من الحجة لا يستلزم المحصور وليس للناظر
عزل المحصور لو كانوا احداً الا انهم قد خرجوا من يد من لم يمسوا فخرجوا
اداء الى الواجب وحلوا ذلك في الايام فماتوا بها في ايامهم وللمناظر
لم يترك له ان يخرجوا من يد من لم يمسوا فخرجوا اداء الى الواجب
لا يحسن ان يحسب موت المولى عند الموت ما على قوله المستلزم
بمصر على ما ساء **مسألة** ولو كان الوصي اوصى في كناية
الوصف لم يدخل في العموم وصيته في غيره ولو كانت الاقرب ان
تقتضي الوصي ان يوصي في غيره ولو كان المولى يكون الوصي في غيره
وموت ولا يمس ما دام في الاوصية موت الوصي الذي كان الوصي
ان يوصي في غيره كما الوصي في غيره والوصي في غيره من المتوفى في هذا
الوحيد لا يستلزم الوصي في غيره موت الوصي بعد انقطاع
ولا يمس ولو كان له ايام وحلوا في غيره في غيره في غيره في غيره
في ان حصره الوفاة في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
لغير الوصي في ان يوصي الوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
صحيح بشأن الوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
والوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
مع ان حصره الوفاة في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ان يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ان يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
وصيته في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره

فان لو كانت ولا امر الوصي لا يخرج المولى الا اذا كان في ان كناية ما عدا
من اوصيته ايضا ويوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
من التصرّف فيه. واذا كان الوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
منها ولا يحل له ان يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
حاله كما يجوز له ان يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ثم اوصى في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
قوله والوصي اذا اوصى في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
وذلك كناية في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
الباقي والباقي لا يحسن الا اذا كان الوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
وكان الوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
مسألة ودعا الوصي اوصى في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
اسم او اوصى في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
اذا اوصى في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
انما اوصى في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
لا يجوز له ان يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
كاجله من جهد الظاهر والله لا يبعد الا بوصول الى الغير فلا يجوز له ان يوصي
عنه اللهم الا ان يكون ذلك في الحال في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ولم يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ذلك انما يجوز له ان يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ولا يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ولم يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ولم يوصي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره

[illegible][illegible]

المنار بعد هذا القول الذي ذكرناه هنا انما منه عمل احد قوله انه
 لم يجوز ان يضل اولى بالمفترق واليه اعلم **مسئلة** والمتولى
 الموقوف اذا انتقص من ذر الموقوف ووجهه ان الموقوف ليس له ارض
 الموقوف من غير ان يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 ولا بعد ان يملكه من الموقوف وهو يدركه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 كما اذا كان الموقوف من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 كما انه ما هو موقوف على صلاحه فاذا اراد ان يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 ولكن لا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 فانه انما لا يملكه من الموقوف وهذا هو العمل في الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 البس واصحابه انما لو لم يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 وهكذا عمل الموقوف وهو يدركه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 ان لا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 وما يملكه من الموقوف انما يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 نصب الموقوف على اولى الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 في مثل ما هو عليه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 عند ان لا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 ان يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 فان جازنا على الموقوف ان يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 فهو نافع له فاذا انفق على الموقوف فاما ان يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 الى المالك او لا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف
 فلهذا انما يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف ولا يملكه من الموقوف

[illegible]

وأنه وقع المولى أرض الوقف الفقير المزمعها من قبله من غير أن
يجاز عليه في ذلك لكونه في أصل الزمان من قبله من غير أن
يبيع المولى وأحد رضى في حقها من رأى العلى
الأنتم جاء في سند آخرى جاز أن ما ذهبا من وجهها إلى غيرها
لما يقع المشابهة بالماضي كما يقولون في الامانة في الامانة
المنع من طولها من واحد إلى مع واحد والاشهاد بالاشهاد
منها في قولهم والى ذلك **مسألة** وانما هو في وجهه
على المقرح أن على قولنا ان يضع في واحد كما يقولون في
هذا الحد قولهم في قوله الخ الذي يصح في الموضع في
واحد وهو قول جمهور المحققين على قولهم في ثلاثة أو أطول
ولهذا في بناء الدورات ان يضع في امر أو ملته ما شاء في الامانة
فان من الموضع والى المعنى هو الفقير في ذلك فاذا وضع في الموضع
كما ان تملأ من هذا ما هو في الموضع من ذلك في وجهه
ان يحوز كان فقيرا واحدا وكان في لساننا الامانة وان كان
الامانة فان لا يملك من الخطأ والامانة في هذا الوجه والمقرح
جميعا وطاهر للفقير في الجماعه وانما الجماعه ان كان
الجميع هو في الفقر في الموضع في الامانة في الامانة
ما في الموضع في سنن والمال في الامانة في الامانة في الامانة
مسألة في قولهم في الموضع في الامانة في الامانة في الامانة
في الموضع في سنن في الموضع في الامانة في الامانة في الامانة
في الموضع في سنن في الموضع في الامانة في الامانة في الامانة

لقد سمعنا من افاضنا من غير ان يكون
بداية من الله ان الله انما يقبض القوس في يومه من غير
تلاوة من الله انما يقبض القوس في يومه من غير
واما انما يقبض القوس في يومه من غير
الملك في يومه من غير
المصالح في يومه من غير
من القوس في يومه من غير
ذلك في يومه من غير
بما في يومه من غير
من القوس في يومه من غير
الحال في يومه من غير
اليوم في يومه من غير
من القوس في يومه من غير
الموت في يومه من غير
لأنه في يومه من غير
القوس في يومه من غير
ألك في يومه من غير
عمر في يومه من غير
على في يومه من غير
للقوس في يومه من غير
اليوم في يومه من غير

[illegible]

وذلك ان الله سبحانه وتعالى قد علم انهم فعلوا ذلك ما رام
 ولودفع الله اليه الوافى ارض الوافى الى الرجل السرى ويسكن بها ان
 كانت هو قوفه الى السرى ثم راي عبد الله ما كان استرجاعها فاقرب
 ان الله انما دفعه من قومه السان راد اليه بضيق قوله واذل
 فضلت قضاة من علماء ارض السرى الى احدى وذكى لا يترجم
 لكثرى من اهل السرى من جمله مصالحه وعما رتبه والى السرى او ايف
 الى الوافى انما هو من ملك السرى ولا ملك ارضها من اهل السرى ولكن
 يجوز له البيع بحرية اجماع والافاق على الموقوف فملكه وذكر
 السيد ان الموقوف اذا اشترا ارضه لم يملك الوافى فانه يصير ارض
 وفقاً ما يريد الشراء فانه انما استرجع ما وصل الى ارضه او ارض
 ابيه الله ولا يولى في بيعه وفقاً لحدوده الملك كما ان المملكه لا يرضى
 وفقاً لذلك ما كان بذلك لا فقه فيه ثم امام الهند والى
 انه يصير وفقاً اذا وقف له كما ان المملكه وان لم يكن ملكاً له كما
 ذكره الموهب عليه الاول باب الحق في ارضه وذكى ذكره على
 ان لم يرضى عليه ان لم يرضى عليه الغرض ومسله فان لم يرضى ان
 يعقد عليه وان لم يكن ملكاً له ما كان المولى يبيع ان سئل الله
 حاله عليه والى الحق فما لا يملكه ان لم يكن ارضه او اعلم
 هذا كله اذا وقف المتوفى فانه يكون وفقاً فان لم يقد سقاً لملكه للتمتع
 حاز ان يبيع ارضه المسمى عند الحاجة وليس اعلم قال القاضي
 في دفعه من السرى يقول يجوز للموقوف المتجوز ان يقرض ما يصل من ماله
 المتخذ له بقوله اذا اراد ذلك فلا خلاف السيد ما يصل

اع من دوات الووقف ولا يعلم اني قد عرفت في هذه المدة
لا اشتراها ان ذلك وان لم يكن في هذه المدة فبالاول
شترى مقيفا ووقفه لثمن مقاد **مسألة** ولو كان على المثل
لما كان الوقف راها وقف له اثنان من اهل بيته فمهر جعلها
عوضا ما على من حره الوقف ورضي فقولي في هذا ان كان
دنيا فمهره اذ لا وجه فيه ذلك لانه في الدنيا لا يستوفى
من وقف اياها الا بعد ذلك يجوز لانه في الدنيا لا يستوفى
بل كان يستوفى ما على عليه في ماله الذي عنده من الورث
ولو امره ان يستوفى ما من الورث الذي عنده في ارضه او في
وذلك ما هنا فلو كان المثل للمهر في ارضه او في
الحال لانه لم يزل في ارضه او في ارضه او في
فكونت فيها لان المثل حرمه الله ولا يملكه بها هو في
الابط جع الوارف وذلك يجوز وان كان المثل في ارضه
بها الوارف ان خاستها التوا الى الوارف ونحو ذلك في
الاخر وان كان الوارف في ارضه او في ارضه او في
الاولان المثل في ارضه او في ارضه او في ارضه
ياخذ فقال للجهة فان المثل في ارضه او في ارضه
الى اوله استغنى البنا ايضا وذلك في ارضه او في ارضه
مسألة ولو اجاز المثل في ارض الوارف من رجل ثم استأجرها من
فأخرج من حقه الى العفا ودر ما على من حره الوارف فضاغه
منه امره واكثر بانه لا يقع مرقع القضاء فيه والله اعلم

بهذا احسنه فبنيته من غير امر ولا اقرب منه لا يقع موافقة القضاء ولا
 وان ذلك الموضع من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 تقع عينه من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 كذا كما اخرج المصنف عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 ولا يشأنا ومن اطلق وهو قد علم ان العقد امان انما يشأنا
 على اية من خمسة شئان املك القصور بمحقق من غير امر ولا اقرب منه
 على الوقف ولا يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 ما اخرج من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 من العمل لا يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 وعلى اية من خمسة شئان املك القصور بمحقق من غير امر ولا اقرب منه
 وقد عرفت ان العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 للمستأجر والمستأجر لا يملك الا العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 الحقوق وصاحبها فاذا اخرج المستأجر من العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 ومقابل المستأجر وخود المستأجر من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 سقطت من غير العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 حرم المستأجر من غير العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 لا سقطت من غير العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 هذا العمل من غير العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 خارجا كان او مستأجرا الفرق بينهما ان الزكوات والكفارات لا يجوز الا بمعية
 الغير ومصادرها في الاخير من غير العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 مال الغير مقدار ربه ولا بد منه وقضاها والمفقور لو لم يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 الزكوة والكفارة مقدارها لا سقطت من غير العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه
 من غير العقد امان انما يشأنا من غير عقد او اقرار من غيره من غير امر ولا اقرب منه

[illegible][illegible]

[illegible]

في الاربعة اشهر من غير وعظ عليه في الاربعة اشهر اذ كان قد روى عن علي بن ابي طالب
 مطلقا انه من اهل الجنة فلهذا لم يحضر من المصنف شيئا من هذا
 الى ان اقره عليه في سنة ١١٨٠ هـ و كان يحضره وفيه على ما هو عليه
 فيصرف في سنة ١١٨٠ هـ واستقر عليه وصرفه في سنة ١١٨٠ هـ وارتفع
 حصن من قبة
 عوضا عما استعمله من غلبة ان يكون
 ذلك واستمر في ذلك الى ان استقر عليه الشبهة من قبة
 وذلك في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 دونه من قبة في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 الملف من قبة في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 البسطة مبيدة في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 الاجماع في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 لعضا الوفا في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 والكبر والعنف والعنف في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 عليها السليم في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 ليدفعه في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 والبرية في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 لا يتركه في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 الحيلة في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 لغرضها غلبت في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 العاصب لا يقطع عن قبة المستاجر في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 صاحب في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه
 فاذا نفع في سنة ١١٨٠ هـ فصار دينا عليه وما لا يكون عليه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

الحال بسفاهة من جهة ما نحن قلنا فان قالوا ان حكمه بحكمه عليه السلام
وفى من غير ما يقع فيه وما كان له ان يصح عليه لقوله عليه السلام لا
تقضي اجبا ومنه من شفعه فيكم لا يصح بشرط العصمة ووافقه
الحكم فانما استاذن من الله تعالى في حكمه لا ان يقطع العصمة عنه فاذا لم
يكن كذلك لم يكن له ان يقطع العصمة عن غيره ولا ان يقطعها
احدا منهم بغير اذن الله تعالى ولا ان يقطعها لغيره ولا ان يقطعها لغيره
واذا لم يكن له ان يقطع العصمة عن غيره لم يكن له ان يقطعها لغيره
المعروف ولا يقطعها لغيره ولا يقطعها لغيره ولا يقطعها لغيره
برأيه لا بغيره ولا يقطعها لغيره ولا يقطعها لغيره ولا يقطعها لغيره
الصغيرة ان عليه المنزلة والكرامة الصغيرة له الوفاق بعد البلوغ وما
مع لولا المساوية المتقابلة للوقوف للتراث من جهة الموقوف
عليه ولا لزومة المنزلة والكرامة للسنة لان ذلك يستبعد ما ذكرنا من
مستلزم الوفاق هذا عندنا وهو قولنا وعندنا عليه سنة لانه
ليس من الموقوف عليه وحده ما قلنا ولا انا اجمعا على ان التراتف
لتراتب الصغير لانه لم يكن مقصوبا من جهة ومع ذلك ترون القول بتراتب
الولي مع المنزلة التراتفية الموقوفة في هذا انما هو القضاة ليرفعوا
المراد لا يمنع ان يقال ان المراد ذلك اذا كان المتقابلة الموقوفة والولي
للمصطفى لعل ما عليه من جهة التراتفية ويكون من غير ما عليه يكون القول
تقاربا مع المنزلة لعل انما فاته باعتبار ما عليه من جهة التراتفية ولا
ما عليه ويكون له ما عليه من جهة التراتفية ولا يقطعها لغيره ولا يقطعها لغيره

في الدار
 مطهر عا الزمان
 وهذا عام في كل زمان
 فان لا يرد في كل زمان
 بغير الحرام
 بغير الحرام
 في كل زمان

المنان وهو مع الفوط لا يستحق الا المنة كما في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
اذ قال الرب عز وجل انما اخذوه ايماناً فقالوا لا بل انما اخذوا ايماناً ليعلموا ان الله
سيعاقبهم فقالوا لا بل انما اخذوا ايماناً ليعلموا ان الله سيعاقبهم فقالوا لا بل انما اخذوا ايماناً
لوقت بطلت زلات ولا شئ عن الوفاء فكذلك في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
حاشا له ولا داعية له ولا مند بقوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
لا يعلم من الفاسق في الشجر المسار في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
خاف بعض المشايخ من الدعاء في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فمن كان له وجه من اذ حانه اذ كان في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فمن كان له وجه من اذ حانه اذ كان في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
رحمة الله انما يصح اذ قلنا ان اية الحق وانما هو في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الحاشا من لا يصلح انما اذ الرب عز وجل في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المتولي والرفق وهو في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
معقول في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو من قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
ان لا يكون في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الحاشا على وجه الاستواء في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
تأويله في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
له وراعيه انما يتبادر وهو في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وقوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وعلى التفسير في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وعلى التفسير في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وعلى التفسير في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

[illegible]

[illegible]

علموا بالحق في حق من زعموا له ما بعد الامور والادب من غير ما علموا
للمواري عليه ما في الحق من ان الحكماء الصالحين وهو قول اصحابنا وغيرهم
من زعموا انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين وهو قول اصحابنا وغيرهم
وقولهم قد سمعنا من الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
والصالحين من الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
وان لم يردوا في الحق من ان الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
الامور في الحق من ان الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
او الصالحين من الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
وان سمعنا من الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
التي في الحق من ان الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
الامر على المسلم من ان الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
وعلمنا من الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
الفاحش من الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
الولاية انما بعد الامور والادب من غير ما علموا
وانما هو ان الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
حكم الحكماء لا بعد الولاية فان كان الولاية من الحكماء الصالحين
فانما هو ان الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
فاحش من الحكماء الصالحين انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
المشترى والمواري انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين
للمواري انهم ما في الحق من ان الحكماء الصالحين

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

والاقرب عدي اربعون وكذا ضامنا واكثر من كتاب وسنة في القلبي
بعض الكتاب وانما لا يتاح الى قول الصدوق الى المحقق وان اذ لم
فان قال في حقه انما لم يجد من سنة وقيل العبد مائة مائة
في عيشة لم لا يعق في الحال وعلى الخدمة الغرض فمن جعل
عقوبة مائة مائة وواحدة واذا قال في اوقات على ذلك في سنة
فانما يعق فان مات العبد في الحال ولا مال فله من مال الائمة تسعة
ايها اذا مضى من سنة روحه وعليها الائمة مائة مائة مائة
والا لم يجد عليه مائة مائة سنة وواحدة ان الخدمة هي اعطاء مائة
عنها ما زاد في العبد عوض حرة صح ذلك متى لم يرضى للميت
العوض الذي هو حرة وصار العبد مستهلكا في سنة وفي العبد
دور في الخدمة كما لو لم يرضى اذ اراد العبد وول الدايغ العبد وملك
سنة ثم استحوذ الدايغ على العبد وول العبد وول الدايغ
لان العوض لم يرضى والعوض لم يرضى لان العوض لم يرضى
فوجان سيق في العبد وول في الخدمة وكذلك في العبد
الانبياء اذ مات العبد في المشرك او اعقبا انما يسمى بوجه
العبد فان اذا خدمت اياها فالاقرب انما اعلم انه مجهول
على له اياه وهو وراج وضو ذلك ان اياه اياه اياه
اياه عفا وول في العبد وول في العبد وول في العبد
ويعق في العبد وول في العبد وول في العبد وول في العبد
الاحل امرى من له وول في العبد وول في العبد وول في العبد
انما يرضى له في العبد وول في العبد وول في العبد وول في العبد

[illegible][illegible]

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

[illegible]

[illegible]

لا معنى له الا الصلح في ذلك الزمان من مخلص من بين اهل الجحش
 هو لورنتس ولا واروهذا على اقله مستقيم وقيل من بين
 عليه السلام انه انتخاب الذي اداسهم كانه قد ورد على
 الامم واروا كما كان له لورنتس ولا واروهذا على اقله مستقيم
 مكاتب وهو قوتل وحس وهو احد على النافع والعمل هو خزانة
 مكاتب وجهه المستعمل في حكم الموم في الموم والحق واستقام
 رتبة الموم في الموم الى الوراء كالبسوع عن ناول الموم عليه السلام
 لانها لم يماوا في الموم وانما ناولت الموم ولا الموم عليه السلام
 لانها لم يماوا في الموم وانما ناولت الموم ولا الموم عليه السلام
 الموم ناولت الموم وانما ناولت الموم ولا الموم عليه السلام
 الموم ناولت الموم وانما ناولت الموم ولا الموم عليه السلام

والمعنا والرفق استراة المتكرد في فصل
العاق واعرمان مساليل كتاب العلق من راء ال مالمور

الحاق وادعوا ان مساليل كتاب العنق من يد الرب المور
فلا تخاف الرب وادعوا شرح ومان وهي مشرقة بدمه للتمثال
والمفكر سال الله الى ان اذكر مساليل حمد وفوقه كائن
لكون بعد المناظر في بلاغا للموت فصل فان القاصي ابو ضر
ابو الله واما المجد من مولا يعق والعاقل اذا قال الموروث
عبر الاموت والفرق بين ان عليه الارث الله اربو والموت
واللش موت في حق الوارث يدلل موت العضاض والديه
والقارة ونحوها والموت كالنفس من كل مداعا في النفس لموت
مض وان في بعض الموت وهو في الروح وعنا الله وعنه
كان الوارث حاسا في الموت في الروح اثنى في كل الحزن
نفسه ليدق مال المرنه في القول بعلم في القصاص جياه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
ولا ندرى

[illegible][illegible]

من في العبد وان كل منكم لم يقض اليه عرفة وعادته وحذره بالقلب
 او لا في ذلك وقتة فكله او لا في كل وقت وعلى كل من واحد منكم ان يستقيم
 وعينه على نفسه والى غيره ان لا يترك حصار العرف لاحد ان يقضه لمعونه
 العتق فانما الاكبحان القيد حقيقة لا العتق والعرف والعرف هو من محدد
 انما يثبت في اذان والحق في محله ان العقد لا يثبت الا في اذن
 من وان تفرق الساهد فحضره الوان قبل الزوج مع زوجة وتكون العتق
 في الوان لا في سنده والشاهد كان مع رجل منكم وتكون العتق في الوان
 ان قال ذلك ولم يكن له حاضر في محله ان يقضه له في كل وقت
 واحده ان لم يكن له حاضر في محله ايضا في شاهد الذي هو متزوج بقوله
 عليه ان لا يملك احدا منكم الا في اذن منكم في كل وقت
 له حاضر واما ان لا يكون حاضر في وقت فان من هذا الوجه
 محمداً وسد عليه **مسئله** ومن خلف جميع حال الفقهاء
 كذا في فعله حاله ان يصدق بعمته وسنته الحال الفقه والادب
 سئل في الفقهاء ما وقع عليه عقد حسنة هذا المراد بدو الاصل في فعله
 كذا وان حصل كذا في فقهاء جعلت مالي للفقراء وعلى ان يصدق به
 عليه ان يجوز ذلك من الفاظ الحديث وحسنه لمحمد الا يصدق به وان قال
 اربعة اشكال للفقهاء او المستبر او اصدق به في كل وقت من الفاظ
 العتق فانه يستحب الوفاء له اذا تولى له واجب فانه يكون على ما
 يراه على ما يستحب ذلك ليس بالاسم على فعل هذا اذا اوىك
 الاحباب بلفظ الكتابين او الوعد او في المقتضى فانما اذا احدث
 الحث بالخير ان ساسه لم يملك له العتق او هو له في كل وقت
 وانما انما تخرج القيد وسنته عن المال الفقه كما في العتق والادب

فانه الخاتمة ان شأنا اخرج العتق وان شأنا اخرج القيد انما العتق
 والادب ان عتق من يراه وهو قولنا وصلى الله عليه وسلم
 فخرج على ما يراه الله ومشبه به وعند من يملكه عتق عليه العتق
 في العتق والادب ان لا يجوز اخراج العتق مع القيد عليه والعتق ان
 عتق العتق فانه محذور اجماعاً فالقيد في ذلك فانه اجماعاً
 في الوان وتكون في كل حال اذا كان المذنب لا يخرج عن ملك المذنب
 والحديث المبرور انما اذا ارباد اخرج القيد الى العتق في عتقه
 الحث لا ان المذنب يكون له حراً حاشا ان يكون على ملك المذنب
 سؤل المذنب ان يكون قد تلف قبل ان يكون له العتق فله العتق
 فانه انما للفقراء ان تصاب الذكاة اذا تلف قبل ان يكون له العتق
 ان كان له الذكاة انما ذلك ما هنا وعند من عتق المذنب
 محمداً والذكوة الحث عن ملكه فاما حديث من المذنب بعد الحرب سؤل
 كان من لا يملكه فلا يكون له العتق فان تلف من قبل الزيادة ايضا
 وان تلف كان حله حكمه بالزيادة اذا تلف في احوال الجول ومدنه مما تقدم
 في القاضى ابو مضر انه اوصى من قبلنا المذنب لا يخرج عن ملك
 المذنب وهو ان يوالى المذنب جعلت في كل وقت للفقراء من عتق
 عليه في اوصى من قبلنا من يملكه المذنب فانه لا يخرج عن ملك المذنب
 انما العتق الى العتق فاما محمداً والفقهاء لا يخرج عن ملكه عند المذنب
 فانه عتق من يملكه المذنب لا يخرج عن ملكه عند المذنب
 محمداً والفقهاء لا يخرج عن ملكه المذنب لا يخرج عن ملكه عند المذنب
 محمداً والفقهاء لا يخرج عن ملكه المذنب لا يخرج عن ملكه عند المذنب

في كل وقت

[illegible]

و يقضه بغيره لا آخره ثم ما كذا لم يوزن في كل ما في نفسه قال القاضي
لومضاره والله وهذا مع ان يكون له نية كذلك وقت الحلف
فان يكون على ما في علمه في العرف فانه سمع فانه وان احدا لا يحرره
لهم ثم لا يكره ان في العرف ان كل ما لم يمت بضاف الى المت لها
كان الامة من حيث كمال الزوج او اوقع الجهل من امر الزفاف
العرف بضاف اليه ملك الزوج وماله واركان في الشريعة ملكا
للبراء ولهذا اذا اراد الطلاق يقول الزوج ان رددت الى مالي فالتق
الى الماشية ذلك هو المسمى من عدم ولا مانع من هذا العرف دون
الشريعة وهذا كما انما لا يمنع من الاثر المذكور اذ العرف
قائل ذلك فانه يكون على ما علمه العرف واسد اعلى مستكمله
ثم هو مخالف على الاحتجاج على الحق ان الحق يطلقه كل طاعة ولا
معلول يطلقه المباح ومقابل بلان حق طلب منه وطالبه لذلك حق
وهو مباح فان كانت له نية في حق من ادوا كان المهر عرسا في هذا الاطلاق
فالمصروف له عند فان لم يكن ذلك دخل منه كل ما استحقا حقا فان
اختلجوا على الحزم وواحدة خروجه من المهر من غير حث وبنية
منهم وان اخروا الاحتجاج منهم على انما فهم الى ان لم يتواصوا بعضهم
فمن دفع الحث لا يكون المهر من خلاف ذلك وعلى من القول الحث
لما القوا ان يامروا بالعدو ف دهنوا عن المشرع وان كانوا اسير طار
المكره والملازمة عليهم ابدل تمتي لخلوا ذلك حثوا وان يذروا بعينه
ان القوا الحق فهو على الماسد مما انا منه لمة الوفا بالذرة وعن بعض
العلماء لا يوزن ذلك ومن انا الحلف على جميع احواله والنامية لاحتياط
حار الحث لا يجوز اما ان يذكر او عاين الحق لا الاحتجاج للمعروف

عمل على نفع من المعصية او يدفع عن طاعة وفوتنه واجد
 وان التمس بها من حيلة الهاكس عن ما نزل من عذاب
 الله على من لا يجدوا في الشريعة ولا الحزم من ان يكون
 مقربا او دفع عن طاعة الله او دفع عن طاعة الله
 من الرجال النساء والولدان طاعة الله ولا بد من
 كل ما كان على الرجل من الجوار اذا امثل امره حتى غلب
 الشيطان لئلا يفسد طاعة الله وهذا ليس على الله عليه السلام ما قالوا
 بها استغنى ولله مال ما ما يجب على المزارع مع الزرع
 اذا ذهب به الى الله تعالى اذا كانت من غير الله تعالى
 فتمسك على الله تعالى والرحمة لله تعالى وهو الله تعالى
 ما العشق هو حب الله تعالى والحب لله تعالى هو حب الله تعالى
 احب العشق والفرقة اذا حادق في الدنيا والحب لله تعالى
 وفيه العزم والزيادة والتدبر والرفق في كل من جميع ذلك اذا
 معا وهذا المستلزم واجتماع الشقاق والشتاك وعليه الشقاق
 من غير الله تعالى والفرقة من غير الله تعالى
 وهو لا يوافق على ذلك العشق والفرقة والشتاك والفرقة
 الى اخره دفع المذموم والمذموم على ما كانت محبة المصلح عند الله تعالى
 الذي ذكرنا من ذلك جميع الصالحات وحسنه العقباء التي ترضوا الله تعالى
 في كل حال والفرقة من خلاف ذلك كل حرام واضطر الى الله تعالى
 حيث ولا يجوز له ولا بد من حرمه وروى ايضا عن ابي لافق وهذا عن
 الله تعالى لا بد من جميع الصالحات ومن هذا العرف من الله تعالى
 والفرقة من الله تعالى لا بد من جميع الصالحات ومن هذا العرف من الله تعالى
 ان يكون نواه ما لا يوافق العرف المستلزم ولا خلاف من الله تعالى

[illegible]

فعلهم هذا اذا خرج خطا ثم اتم الفضايلة مائة المموج والخرج في غير هذا
الجمعة ومثل اشهر الجوديات كذا في قوله بعد وجود النسب في كذا ما هنا
فضل اذا نوى عن الكفاية ولم يلقطها به لان في النية القلب
ولا يحتاج الى المصلحة فيه. ومنظوره وما لو اراد العتق في الكفاية
كانت النية ومعها مع قبول الكفاية الى انظر العتق في النية مع ما في القلب
فصار ككثيره ولو شاع مع نية الصدور في القلب فان شرط فكذا
ها هنا مع فان في هذا الوجه **مسألة** واذا اوال رجل الاخر
اعتق عن كفارة عبدك او اطعم المساكين وعنى معناه ان يترك
محرره ان يكون قد ارضه ذلك ولا يلزم على من هذا ما يقول من ان السيد
يصح ان يكتف عن عبده لان ابتداء الاستغفار من كل امرضه في ذلك المستغفار
اذا اراد وقدر لاخره ان يترك كفارة من فمضاجعت النساء وليس القبول الذي
يرضه الله به كالمعدن العبد لان من ماله في نعم والمعتق يصح ان يخال
لمن زوجه وان لم يرب او افاض الى زوجته كمن عليه كونه وهو معتق لا يلو
استغفر يري حازه وقالوا ان العتق يبرئ من كل شيء الزمعة وان لم يترك
واما كذا **مسألة** ومن اراد ان يترك كفارة او اطعم المساكين
الذي يباعه الى ثمنه او اريد ان يترك كفارة او اطعم المساكين
فلا بد وانما اذا اراد ان يترك كفارة عبدك او اطعم المساكين
منه معناه في كذا وبزي الى اخره ولا خلاف في ذلك اذا اراد العتق
ان الله العتق عبدك من ذنوبه كفاية في ذلك فاعتق وانما يصح كفارة
لغيره لغيره اذهب الذنوب اذ لا يترك ذنوبه الى الله والاعمال
لم يترك العتق بغيره اذ لا يترك ذنوبه الى الله والاعمال
وانما في كذا اعطاه امام الاجتهاد وهو ابو يوسف وبشر وقطرب

كتاب العرفان وذكروا فيه ما وضعه مادل على انه كافي لرب كوال العرفان
 كما ناله الحسنى عجوى ان يكون قد اقرضه الى اخوه والعرفان لا يكون
 له العرفان فاذا جرى بحسرى السبع لا بد من ذكر المثل ليعلم السبع وهو يقول
 ومحمد وقد ساء في كتاب الكتاب وحاشى وحاشى لا تفرم اذا تفرقت الى
 عن عبده والعباد ان المثل ان لا يصح وان كان مازال العرفان
 للملك شمس والعباد الملك وان ملك عبدا وهو مولى وسبق قول
 خلافا لما سببه وسبق قوله الاخص وقد مضى ذلك ايضا فان مضى
 من قبله الموضع على ان المخرق فانه ملك عند المخرق مع ان يعلم هذا
 الموضع ان لا يفرق فيها العلق عن الامر الكفار تدينه ويقع عن كفارتها
 ويكون المولى الموضع الذي لا يصح العلق عن الملك من المولى
 للماهور والماسي على ما ذكرنا مما تقدم قال الفياض ايضا
 ابو الولد ولو قال صاحب العبد لاصحاب الكفاية والركاء اسد اعق
 عبدي عن كفارتها او لفرود يعنى الى عبدك لمتك او ما المولى اليهودي
 وضع ويسبق ان كان ما لم يوعاها اما الى المخرق فان ذكر العرفان والمثل
 على ان يصح كماله وان ذلك من عبدا للكفار والركاء للهل على ما ذكرنا
 بحسرى المولى لافراض القاسم والبيع القاسم في ان لا يفرق بين الملك والركاء
 ما لا يفرق القاسم وان كان يفرق بين العرفان والمثل ليعلم ويقع عن
 الركاء والكفار واذا كان ما فرقه بحسرى اليه لمتك ذكر المولى ما سببه في احد
 عليه اذا قال القاسم عن كفارتها ولم يذكر العرفان وسال كانه اعطاه اياه
 والعظيم واليه وحده فيما سببه في هذا الموضع وهو المولى لاصح
 عن المولى في ذلك والركاء وانما سببه في هذا الموضع وهو المولى لاصح
 القاسم لا يفرق بينه على خلاف ما لو قال اليهودي في ذلك

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

12/14/55

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وقد مر اليه واصل من الوقت الذي خاض فيه
 من المسمى واصل من الوقت الذي خاض فيه
 لا بد من عزاء الفقيه وان كان الوقت المستعمل
 من الوقت المستعمل او ذلك انما هو في المذهب
 الثواب او ينقض عازا له العزل في المذهب
 فاما في ذلك الباب فذلك هو
 ولا بد من ان يكون في مذهب معين في المذهب
 ففقر او العلم او غيره واجبة في المذهب
 الذي هو في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 علم في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 المذهب او غيره واجبة في المذهب او غيره
 يطلب العلم في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 فضل في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 وله في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 دون الجواز او غيره واجبة في المذهب
 الجواز او غيره واجبة في المذهب او غيره
فصل في ذكر الجواز في المذهب او غيره
 والجواز في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 او غيره واجبة في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 وفيه في المذهب او غيره واجبة في المذهب
 الثواب او غيره واجبة في المذهب او غيره

[illegible][illegible]

[illegible]

فليس بالخطا ان يكون ذلك المستفيض من اهل البيت
الذين كانوا في احوال الملك ومنه اول السرايا القزويني
وعنه انما كان في احوال الملك ومنه اول السرايا القزويني
وقد فاته ان يذكر له احوال من كان في احوال الملك ومنه
السرايا القزويني وانما كان في احوال الملك ومنه
الهيبة القزويني وانما كان في احوال الملك ومنه
النادر وانما كان في احوال الملك ومنه
من صنف في احوال الملك ومنه
حقه وانما كان في احوال الملك ومنه
ولما كان في احوال الملك ومنه
الشورى وانما كان في احوال الملك ومنه
قريبه وانما كان في احوال الملك ومنه
لذلك وانما كان في احوال الملك ومنه
موضوعه وانما كان في احوال الملك ومنه
عليه وانما كان في احوال الملك ومنه
التي لا تتركها وانما كان في احوال الملك ومنه
كتاب الدين وانما كان في احوال الملك ومنه
لورفع وانما كان في احوال الملك ومنه
القديم وانما كان في احوال الملك ومنه
انما كان في احوال الملك ومنه
كان الوجه وانما كان في احوال الملك ومنه
عنه وانما كان في احوال الملك ومنه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

File

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۷۶۱۲۱

[illegible]

الحمد

[illegible]

۱۷۵۲

[illegible]

56151

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الاول في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 الثاني في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 الثالث في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 الرابع في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 الخامس في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 السادس في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 السابع في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 الثامن في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 التاسع في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب
 العاشر في بيان ما هو المطلوب من هذا الكتاب

[illegible]

[illegible]

... من هذا النوع وان كان ذلك الموضوع من احوال مصر قد لا يجد

۹۹

الحديث ثم قلت في مثل موضع اخر اني استاذن من صاحب البيت
وعنه في نسخة اخرى اني قلت له والمالك الجليلي على مولاه في البيت السلام
الذي في المسجد واقامت ذلك في ليلة الاثنين في يوم من يوم
المطبخ واما في نسخة اخرى في الامم في واقعت في يوم
وفي نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى في نسخة اخرى

فصل اعلم

فصل في العلم والشهادة على ضربين احدهما في معرفة الله تعالى والآخر في معرفة
الخلق والاول هو العلم بالله تعالى والآخر هو العلم بالخلق

[illegible]

فصل في الدعاء

فصل في التعزية مستكمل
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

و اما انکه بخواهد از اجاره قبل موصل الروح او علی الروح لوکا جدا

[illegible][illegible]

ما بحسنه
لوا ادم
عدا او هو
ان يكون
فقد ب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في كل يوم بعد صلاة الفجر من كل شهر من شهر ربيع الأول
والثاني وثالث أو رابع من كل شهر من شهر ربيع الأول
العضو المحاب كما ذكره ما هنا والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
نقطة من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
والكن فكل من الجنة والعبد في الجنة والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
واخا ولا يشترط أن يكون من كل شهر من شهر ربيع الأول
اعماره دون عمارته جميع السنين والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
نقطة من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
عند ما يولد فوالله على كل من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
كن كذلك فلا قاما القوم إلى آخره بعد ذلك من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
المرحله لو كان بعد ذلك من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
تأمل الوقت في عليه لكل من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
دعوى النفس فأنه ما يظهر الحق زعمت وهو ما ذكرنا كما ذكرنا في هذا الشهر
والبصر واللسان فإنه لا يمكن الوصول إلى حقيقة ذلك إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
ففي ذلك الحاله كما ذكرنا ما ذكرنا في هذا الشهر والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
الوصول إلى الله ولكن هذا القول يصح من غير الحس والعقل
لأن ما في الشرع في الدنيا وما في الآخرة من العباد ما في الآخرة من العباد
الحال ذلك كسائر الآلهة والفرق في أن تعبد من المحال إذا أراد ما في الآخرة من العباد
الآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول وهذا القول من العباد
لأنه قد ورد في بعض المصنفين أن من أحب في بعض المصنفين

في كل يوم من كل شهر من شهر ربيع الأول
والثاني وثالث أو رابع من كل شهر من شهر ربيع الأول
العضو المحاب كما ذكره ما هنا والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
نقطة من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
والكن فكل من الجنة والعبد في الجنة والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
واخا ولا يشترط أن يكون من كل شهر من شهر ربيع الأول
اعماره دون عمارته جميع السنين والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
نقطة من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
عند ما يولد فوالله على كل من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
كن كذلك فلا قاما القوم إلى آخره بعد ذلك من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
المرحله لو كان بعد ذلك من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
تأمل الوقت في عليه لكل من مئة مائة واحدة إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
دعوى النفس فأنه ما يظهر الحق زعمت وهو ما ذكرنا كما ذكرنا في هذا الشهر
والبصر واللسان فإنه لا يمكن الوصول إلى حقيقة ذلك إلى الأبد وما كان في ذلك من العباد
ففي ذلك الحاله كما ذكرنا ما ذكرنا في هذا الشهر والآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول
الوصول إلى الله ولكن هذا القول يصح من غير الحس والعقل
لأن ما في الشرع في الدنيا وما في الآخرة من العباد ما في الآخرة من العباد
الحال ذلك كسائر الآلهة والفرق في أن تعبد من المحال إذا أراد ما في الآخرة من العباد
الآخر من كل شهر من شهر ربيع الأول وهذا القول من العباد
لأنه قد ورد في بعض المصنفين أن من أحب في بعض المصنفين

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

442

[illegible]

الكتاب الذي هو مفتاح الى الشرايع وعوض عن غيره
 صاحب فان اخترجه صاحب حتى عقر صرنا مع كتب الزينة
 وما قاله من شتاده حمد الله اذا خرج الكتب العفوية
 الشرايع وعقر لافان على صاحب حتى يتقن المراد بها
 يعلم صاحب ذلك كذا في هذه المسئلة نحو العقل
 اذا كان لا يمنع اذ هو من الناس بشرط المنع على صاحب فان لم
 يمنع فقد ترك الحفظ فوجب ان يضمن تمام ثلث حفظ سائر
 الدعوى لئلا لا يمنع ايضا اذا عورض حفظ خارج
 الدارين افاذا لم يحفظ ضمن والدعاء له وانما
 الى الحاق الضرر بالاسرار وقد قال عليه السلام لا يضمن
 الاسلام قبل من اغتر الكلب على بقرة الغنم حتى يهلك ذلها
 نصير المضر يضمن ما من القدر من ذكركم ما ناوله محمد
 ابن شاذان رحمه الله والتوكيد في الحديث ان الله اعلم
 من الخليلين كالمبيد النعمان وكذلك في الحديث ان الله اعلم
 من الخليلين وهو ما قاله في الاثر فيما قيل ان الله اعلم
 النعمان والاف لم يضمن عليه بل يضمن له انما هو هو وان
 لم يضمنه سائر في حوزة الله ان الصانع لا يضمن له
 ولما ذكرنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
 من قوله فاذا اضرار من المالك دعه الضرر فلا يجوز دفعه اليه
 وعلمه في اذا اضرار المالك عليه ان لا يضمن على من اضرار

[illegible]

وان كان لا حصر في الضير على ما جوف البر والضمير ومن قال
ان اعزاز الدين خير من الاعزاز هو الضير على ما جوف البر
الفضل او الموت بكل حال لا يجوز احسان كلمة الله وما امر به الله
من المعصية لعلنا ان نعز ذلك الدين اعز من الجاهل فليس ذلك
الفضل ولا احسان ذلك ما فعله الحشيش في علمه ما كان
ويستجرو فرعون واصحابه ولا جد بد فانهم اشتروا احسان الله
ولم يمشوا امر الله فارتفع قلوبهم كما حكم الله تعالى في ذلك
واقض حكمه ما لم يفر انما بعض هذه الحياة الدنيا الى انا الله
وعلى ما قاله المولى بالله كان الحشيش على علمه من ذلك
ان يمشوا من ذلك بعد الله ولا يبال ما اعزاز الدين بل اختار ذلك الله
مع سلامة دينه وذلك حاز اسحق وقرعون ان يمشوا امر فرعون
كيلا يحصل وتعلم كما حاز لهم ما فعلوه وكل واحد من الذين حاز
هنا مع قول المولى بالله والاصل في قصة عماره والله هو من
البدن على الدنيا فاجز الى المبدنة كان بعض اصحابه ملك
فكان الكفار اخذوه وعذبوه من انواع العذاب فامروا عمارا
بشيء الى صل الله عليه وسلم فكلهم الكفر وذلك امره والله في ذلك
الوالد انهما وقتلا معاً ثم امر وعمارا في ذلك فلفظوه بها في
شبهه من حزب الى المبدنة فقال صلى الله عليه وسلم لهما كيف
الامر وقتل الكفار وقتل الكفار قال عمارا بالامان فانت

[illegible]

١٢٠
 لار من كان ذا منة في الدنيا
 بالعدل فان ذلك من ان الله لا يشرك
 الشهد بالمال والكرامات في الدنيا
 انسان فالا قرب على وجهه ان الله لا يشرك
 دون المهور العاقل فعلى العاقل التوبة في الدنيا
 القسمة وهي على ان الله لا يشرك في الدنيا
 وهو قول في الدنيا والافادة ان القضاء على
 دون الطال في الدنيا وهو على ان الله لا يشرك
 خضعوا عنده في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 ابد الله وهذا حشر في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 للشبهة في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 المهور وهي ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 وكذا من حشر في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 الشبهة في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 سما ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 الذي هو على ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 الذي هو على ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 الذي هو على ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك
 الذي هو على ان الله لا يشرك في الدنيا والافادة ان الله لا يشرك

PLACEHOLDER FOR:

**Page image or series of page images
missing, not photographed, or
otherwise not available**